

الحمل فى الإعراب

الإعراب فى العربية أحوال حركات أواخر الكلم فى الجملة رفعاً ونصباً وجراً وبناءً، فلا إعراب فى الكلمات التى خرجت عن الإسناد، كالأسماء المفردة المطلقة دون إسناد أو تركيب تشارك فيه غيرها، والإعراب فى العربية يبين المعانى وأغراض المتكلمين، فالمتكلم قد لا يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، بيد أنه يفهم المعنى فى سياق لغوى، فإنه فرع المعنى، فقد يكون الإعراب سبيل فهم المعنى^(١) فيما اختلف ترتيبه عن المؤلف، وأعمل فيه الأسلوب.

وقد جعل علماء العربية الإعراب أساساً فى تفسير اللغة، فالعلاقات التركيبية جزء من المعنى، وحركات الإعراب تبين وظائف الألفاظ فى الجمل، فتفرق بين المتكافئين، فقد يحتمل أن يكون الإسناد لأحد الاسمين فيحدد الإعراب الفاعل والمفعول، وقد ذهب ابن قتيبة إلى أن الإعراب يفرق بين المعنيين المختلفين نحو: هذا قاتلٌ أخى (بتنوين قاتل). وهذا قاتلٌ أخى (على الإضافة). فالتنوين دلّ على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قتله^(٢).

وجاء فى الحديث: " لا يُقْتَلُ قرشى صَبْرًا بعد اليوم " ^(٣)، قد يتوهم أحد أن اللام فى " يقتل " ساكنة على أن "لا" ناهية. وهذا يوجب عدم قتل القرشى وإن ارتدّ أو قتل عمداً، وهذا ليس مقصوداً، فقد جاء فيه الرفع وهو الأرجح، فلا نافية نحو: أنت لا تقرأ كثيراً. والحديث بالرفع يعنى أن قریشاً قد دخلت الإسلام ولن يرتد منها أحد فيحد على رده. وقد ساق ابن قتيبة أدلة توجب معرفة الإعراب لمعرفة المعنى، ودعا إلى ربط الشكل بالمضمون أو اللفظ بالمعنى، وقد نقلت عنه الشاهدين السابقين، وهذا يؤكد فهم العلماء طبيعة اللغة العربية

(١) الإتيان فى علوم القرآن، السيوطى (ط الهيئة ١٩٧٣م) جـ ٢/٣٠٩.

(٢) تأويل مشكل الإعراب، ابن قتيبة، مكتبة دار التراث ص ١٤.

(٣) رواه أحمد فى مسنده (طبعة الحلبي) جـ ٣/٢١٤، ٤/٢١٣، وتأويل مشكل القرآن ص ١٤.

وعرفها في التعبير عن المعنى. وقد ناقش ابن الأثير علاقة الإعراب بفهم المعنى، ورأى أن بعض المواضع التي تخلص فيها المتكلم من الإعراب يفهم المراد منها، ولا يختل المعنى فيها نحو: جاء زيد راكباً. بإسقاط حركات الإعراب فسكن حرف الإعراب، والمعنى ظاهر. وهذا يكون في التراكيب التي تفهم من لفظها وتشاكل المشهور من كلام الناس فليس فيها إبهام، ولكن يتعسر الفهم فيما وقع فيه تقديم وتأخير أو المواضع التي يصح أن يسند الفعل فيها إلى ما وقع بعده على سواء دون معرفة الفاعل من المفعول نحو: ضرب زيد عمرو. كل منهما يصح أن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً، لعدم وجود قرينة تبين الفاعل والمفعول. والتقديم والتأخير لا يعرف إلا بالإعراب، ومن ذلك: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] فالمعنى على ترتيب أجزاء الجملة فاسد، فالله تعالى لا يخشى أحداً بل يخشاه العلماء وغيرهم والعلماء أشد خشية؛ لكثرة علمهم به، وهذا يستوجب معرفة علامة الإعراب، فلفظ الجلالة المفعول والفاعل العلماء.

وقولنا: ما أحسن زيد، بتسكين آخر أحسن وآخر زيد، فيحتمل التركيب التعجب من حسن زيد، ويحتمل الاستفهام عن محاسن زيد، ويحتمل الإخبار بنفى الإحسان عن زيد، والإعراب يدفع هذا الاحتمال ويخص التركيب بمعنى واحد منها فقولنا: ما أحسن زيداً! تعجب. وقولنا: ما أحسن زيد؟ استفهام. وقولنا: ما أحسن زيد. إخبار بنفى^(١).

واختلاف علامة الإعراب يعقبه اختلاف المعنى ومن ذلك قول ابنة أبي الأسود الدؤلى له: يا أبت ما أشد الحر (وهى متعجبة) فرفعت "أشد" ففهم أبو الأسود من الإعراب بالرفع أنها مستفهمة، فقال: شهر ناجر (كل شهر فى صميم الجر) فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك! فصوب خطأها، فأمرها أن

(١) الملل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية جـ ١/ ٣٠.

تفتح "أشد" للتعجب^(١). وعلماء العربية جعلوا الإعراب سبيلاً إلى فهم المعنى، فربطوا بينه وبين المعنى خلافاً للمدارس غير العربية التى فرقت بين الشكل والمعنى.

حمل الإعراب على المعنى

قد تأتى الجملة على معنى يستوجبه فى السياق بيد أن هذا المعنى فيه شذوذ عن القياس النحوى، فيغلب المعنى ويوجه عليه الإعراب؛ لأن المراد بوضع الألفاظ فى التراكيب المعنى، فالمعنى المقصد الرئيسى وليس اللفظ، ومن ثم يوضع عليه ترتيب اللفظ ويوجه عليه الإعراب، وقد رأى عبد القاهر أن الكلمة مفردة عن التركيب لا قيمة لها إلا فى تركيب تدخل فيه مع غيرها.

" وإذا كان هذا كذلك فينبغى أن ننظر إلى الكلمة قبل دخولها فى التأليف، وقبل أن تصير الصورة التى بها يكون الكلم إخباراً وأمرأً ونهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدى فى الجملة معنى من المعانى لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظه على لفظه، هل يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل فى الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذى وضعت له من صاحبته على ما هى موسومة به" (٢) ؟!

وهذه المعانى الخاصة والدلالات السياقية لا تتحقق من الكلمة وهى مفردة بل داخل التراكيب فالمعنى السياقى، يختلف عن المعنى المعجمى، فالأول يعرف من خلال التركيب، والثانى يعرف من خلال الكلمة وهى بعيدة عن سياقها الخاص، فالمعنى المعجمى مجموع المعانى التى ترد بها المفردات فى سياقاتها المختلفة مع معرفة الأصل الذى وضع له اللفظ إن أمكن ذلك، لكن السياق يحدد دلالة اللفظ بإعطائه معنى واحداً من خلال التركيب النحوى، وقد ربط عبد القاهر بين المعنى والتركيب، فقال: " إن النظم يكون فى معانى الكلم

(١) المثل السائر جـ ٣١/٣٠.

(٢) دلائل الاعجاز، الجرجاني، تحقيق شاکر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٥.

دون ألفاظها وأن نظمها توخى معانى النحو فيها"^(١). ويتبين من قول عبد القاهر أنه يعتد بالبنية فى فهم المعنى، ويرى أن اللفظ عديم القيمة دون تركيب. وقد ذهب ابن قيم الجوزية مذهب عبد القاهر فى دراسة المعنى، فقد رأى أن المعنى من خلال التركيب ألطف وأرق: " دلالة التركيب، وهى ضم نص إلى نص آخر، وهى غير دلالة الاقتران بل ألطف منها وأرق وأصح " ^(٢).

والألفاظ فى التراكيب تقام على المعانى التى يقصدها صاحبها، فالكلمات فى ترتيبها إعراب عن أغراضه، وقواعد الإعراب تخضع للمعنى، وهو الأكثر أثراً فى التراكيب، فاللغة العربية بها وجوه إعرابية حملت على المعنى، وهى فى الظاهر تخالف قواعد الإعراب، ولكن هذا الوجه المخالف يستقيم مع المعنى ويحمل عليه، وهذا قليل فيها.

يقول ابن جنى عما أسماه "الحمل على المعنى": "هو غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، يدور به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور المعنى الواحد فى الجماعة، والجماعة فى الواحد، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه"^(٣). ومثال ذلك: تذكير المؤنث، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]. أى هذا الشخص أو هذا المرئى ونحوه^(٤). وتأنيث المذكر مثل: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠]. لأن بعض السيارة سيارة أو بعض منها. والفردوس أنثت فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ

(١) نفسه ص ٢٩٧.

(٢) إعلام الموقعين ١/٣٦٢.

(٣) الحصائص ٢/٤١١.

(٤) الحصائص ٢/٤١٢.

الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١﴾ [المؤمنين: ١١]؛ لأنها حملت على معنى الجنة^(١). وقد يكتسب اللفظ التأنيث أو التذكير من لفظ المضاف إليه، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]. ذكر العدد "عشر" فحذف منه التاء مخالفة للمعذور "أمثال" لاكتسابه التأنيث مما أضيف إليه (ضمير الهاء) أو عشر درجات في مقابل الحسنات التي فعلها. فالمثل مذكر وأنت بإضافته إلى ضمير المؤنث فجرى أمثال على حكم ما جاوره في التأنيث^(٢). ومثلها قول جرير^(٣):

لما أتى خبرُ الزبيرِ تضععت سور المدينة والجبال الخشع

أنتَ الفعل لحمل سور على لفظ المدينة، فأعطى المذكر حكم ما جاوره. ومثله وجوب التأنيث عند اتصال الفعل بفاعله المؤنث، وذلك لمجاورته له، فإن فصل عنه جاز عدم التأنيث^(٤). وإفراد ماحقه الجمع مثل: هو أحسن الفتيان وأجمله. أفرد الضمير، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقول: "هو أحسن فتى في الناس"^(٥). والجمع على المعنى دون اللفظ مثل: ﴿لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، و﴿يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]. لأن "كل" لم تضاف إلى جماعة فعوض عن ذلك ذكر الجماعة في الخبر، ولهذا جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] جاء كل مضافاً إلى جماعة فاستغنى عن الجمع في فرد.

(١) الخصائص ٣/٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج ١١/٤٢٢، ٤٢٣.

(٣) ديوان جرير ١/٣٤٥، والكامل للمبرد ج ١/٣٢٤. وروى: تواضعت.

(٤) ارجع إلى: التبيان في إعراب القرآن ج ٢/٤٢٣.

(٥) الخصائص ٢/٤١٩.

ومن ذلك أيضاً حذف الفاعل للدلالة عليه في الكلام مثل إقامة الفعل محل المصدر مثل: ما يصنع زيد؟ يصلى أو يقرأ. والأصل الصلاة أو القراءة^(١). وقد يسكت المتكلم عن ذكر لفظ أو أكثر من الجملة اكتفاء بدلالة ما ذكر عليه، وقد أطلق عليه ابن فارس اسم "الكف"، وهو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام، كقول القائل^(٢):

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا

المعنى: لو أتانا رسول سواك لدفعناه. وقال آخر^(٣):

إِذَا قُلْتَ سِيرِي نَحْوَ لَيْلِي لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلِي مَائِلَ الْقَرْنِ أَعْضَبُ

ترك خبر "لعلها". وقال آخر:

فَمَنْ لَهُ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرَابِ يَلْمَعُ فِي كَفِّي كَالشَّهَابِ

أى: فمن له سيف. وقال امرؤ القيس^(٤):

تَضِيءُ الظَّلَامُ بِالْعِشَاءِ كَأَنَّهَا مَنَارَةٌ مُنْمَسَى رَاهِبٍ مُتَبَتِّلٍ

أراد: سرُّج منارة حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو: قطعت السارق. والأصل: يد السارق.

ومما يحمل على المعنى قول الله تعالى: ﴿وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا﴾ [الجن: ١١]. أى منا قوم دون ذلك، حذف المبتدأ وقامت الصفة مقامه. والمثل القائل: "تسمع بالمعدي خير من أن تراه" أى سماعك بالمعدي. وحذف الخبر للعلم به فى مثل: كل رجل وضيعته، فالخبر محذوف تقديره: متلازمان. وحذف جواب الشرط للدلالة عليه فى مثل: أنت ظالم إن فعلت. فجواب الشرط لا يقدم على أداه الشرط، ولكن جملة: أنت ظالم، سدت

(١) نفسه جـ ٤٣٣/٢، ٤٣٤، وجـ ٣٣٥/٣، ٣٣٦.

(٢) الصاحبي ص ٤٣٢، وديوان امرئ القيس ص ٢٤٢.

(٣) أمالي المرتضى جـ ٧٣/٢.

(٤) الديوان ص ١١٦، شرح المعلقات السبع للزوزنى ص ٢٤، والصاحبي ص ٤٣٢، والديوان ص ٣٧.

مسده فى المعنى أى أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم^(١). والمعنى أقوى من ظاهر اللفظ، فالألفاظ تحمل فى الجمل على المعانى، فيترك حكم ظاهر اللفظ؛ لأنه محمول على معناه مثل: ثلاثة أنفس. والنفس مؤنثة بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] وظاهر اللفظ أن يذكر العدد فنقول: ثلاث أنفس، ولكن حمل معنى لفظ نفس على الإنسان.

ومثل: ثلاث شخوص. حمل معنى لفظ شخوص على أنهم نساء. ومثل: عشر أبطن. والبطن مذكر، ولكن معنى أبطن هنا القبائل فى قول القائل^(٢):

فإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العشر

واللفظ فى ذلك تبع المعنى فصار طوعاً له، فالمعنى أقوى فجذب اللفظ إليه، ومن ثم الإعراب تبع المعنى فهو من اللفظ، ويتأثر بالمعنى.

والعربية حمالة تحتل وجوهاً متعددة فى المعنى، وهذا التعدد يقتضى تعدد الاحتمال فى تقدير اللفظ وعمله وإثباته ونفيه.

واختلاف الإعراب يعقبه اختلاف المعنى، فالإعراب والمعنى رفيقان فى العربية يلزم أحدهما الآخر ويفسد بتركه، فالإعراب يقتضى فهم المعنى ليعلم الإسناد فى الكلام وأحوال لفظه.

وقد بحث ابن جنى علاقة الإعراب بالمعنى، وأشار إلى أن أستاذه أبا على الفارسى يعتاده ويلم به كثيراً ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وقد يدعو ظاهر الإعراب إلى معنى يمنعك منه معنى آخر ترتاح إليه، فيعدل إلى المعنى ويوجه إليه الإعراب. وقد وجه ابن جنى الإعراب على المعنى فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] والمعنى: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر. ولا يجوز أن يحمل فى الإعراب على هذا المعنى، لأن "قادر" فصل بين الظرف "يوم" وبين ما هو متعلق به (الرجع)

(١) ارجع إلى: الخصائص ج ٢٨٣/١، ج ٤٣٤/٢.

(٢) الصحاح ص ٤٢٥. والكتاب ج ٣/٥٦٥.

والظرف من صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي لا يجوز، ولكن المعنى يقتضيه، والإعراب يمنعه، ومن ثم يضمّر فعل المصدر (الرجوع) ويحمل عليه الظرف في النصب، والمعنى: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر. فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه^(١). ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ينادونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]. والمعنى: لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن (أي يوم القيامة)، وهذا المعنى يقتضى الفصل بين إذا وصلته "لمقت" والفصل بين إذا ومقت (عامل النصب في الظرف غير جائز)، ولكن المعنى يقتضيه، فيضمّر ناصب يعمل النصب في الظرف "إذ"، وحذف لدلالة المصدر عليه، والمعنى: ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فكفرتم^(٢). ولا يجوز ترك المعنى بعد الحمل عليه إلى اللفظ لوجوب تقديم المعنى على اللفظ. قال أبو الحسن الأمدي: إن العرب تكره الانصراف عن الشيء، ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في "ألفاظهم"، وأنشد قول معن بن أوس^(٣):

إذا انصرفت النفس عن الشيء لم تلد إليه بوجه آخر الدهر ترجع

ولذلك يكره العرب الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد، ومعنى مجموعة كمن وأخواتها، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتيان بعد القطع في النعوت، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، بقطع الرحمن الرحيم عن لفظ الجلالة في الإتيان على الوصف، أي هو الرحمن وهو الرحيم، ولا يجوز جر الرحيم بعد رفع الرحمن، وكذلك إن قلت: الرحمن الرحيم بالنصب، مقدراً: أمدح الرحمن والرحيم، ونقل الأمدي عن عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٤٥)

(١) الخصائص (ط الهيئة) ج ٣/٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) الخصائص ج ٣/٢٥٩.

(٣) الأمالي ج ٢/٢٦١، والأشباه والنظائر ج ١/٢١٣، وروى: تقبل بدل ترجع.

قوله: إذا قلت: ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً، فالنصب أجود، على أنه بدل من أحد، وأما الرفع على أنه بدل من الضمير، فحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ^(١).

ورأى ابن جنى أنه إذا حمل على المعنى لا يرجع إلى اللفظ، وذلك لضعفه بعد الانصراف عنه؛ لأن اللفظ أقوى، فلا يرجع إلى الأضعف بعد الأقوى. ورأى ابن الحاجب الرأى نفسه، أنه إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى؛ لأن المعنى أقوى، ويفضل الأقوى الأضعف فى الحمل عليه^(٢).

وقد اعترض عليه الاسترأبادى^(٣) بأن الاستقراء دل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارد دليل على قوته، ولا يستقيم أن يكون ما قل فى اللغة أقوى مما كثر فيها، ورد رأى ابن جنى، وابن الحاجب فى عدم جواز العودة على اللفظ بعد الحمل على المعنى، واستدل بجواز الوجهين فى اللغة، ذلك أن ترجع إلى المعنى بعد اللفظ، ذلك أو ترجع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى، وورد بذلك التنزل، ومنه قوله تعالى: ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبْيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾^(٤) [الطلاق: ١١]^(٥) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فقد ختم - سبحانه - الآية بلفظ المفرد على اعتبار من تعنى المفرد والجمع فحملها على معنى المفرد، وقد ابتدأها بالجمع، وما ورد به التنزل ليس بضعيف، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من

(١) الأشباه والنظائر ج ١/ ٢١٣.

(٢) عزى ابن جنى هذا الرأى إلى عرف العرب فى اللغة. ورأى ابن الحاجب الرأى نفسه وأبو الحسن الآمدي.

(٣) ركن الدين حسن بن محمد الاسترأبادى، صاحب كتاب " البسيط " فى النحو.

(٤) فقد ختم الآية بالحدیث عن المفرد حملاً على لفظ "من" المؤمن، وحد وجع على لفظ من، تفسیر النسفی ج ٤/ ٢٦٨، دار الكتاب العربی.

(٥) الأشباه والنظائر ج ١/ ٢١٣.

غير ضعف^(١). وحكى ابن هشام أن أحد النحويين سئل عن إعراب الكلالة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤] فقال أخبروني ما الكلالة؟ قالوا له: هي الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز^(٢). ومثال ذلك لفظ الحقلد الذي بحث ابن هشام عن معناه فوجده سىء الخلق فى قول زهير^(٣):

تقى نقى لم يكثر غنيمة بنكهة ذى قربى ولا بحقلد

فأجاب بأنه معطوف على التوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ولا بحقلد. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠] قيل إن "فى الآخرة" متعلق بمحذوف دل عليه ما بعده، والمعنى: إنه صالح فى الآخرة لمن الصالحين، ولمن الصالحين صفة مؤكدة للمحذوف أو خبر ثانٍ لأن ولا يجوز أن تكون "فى" متعلقة بالصالحين؛ لأنه يؤدى إلى تقديم معمول الصلة على الموصول وهذا ممتنع. وقيل: الجار والمجرور متعلق بمصدر محذوف، والتقدير: صلاحه فى الآخرة، وقيل الجار والمجرور متعلق بالصالحين، و"ال" فيه ليست موصولة بل للتعرف، وهذه الأقوال توافق المعنى^(٤). وقال تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِادِي الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧] قرأ أبو عمرو (بادئ) اسم الفاعل من بدأ، وقد نصب بادئ، وقرأ الباقرن بادئ بياء مفتوحة. وبادئ الرأى: أول الرأى، وبادئ الرأى: من بدا يبدو ومعناه ظاهر الرأى، والمعنى: وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا فى

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام ج ٦/٢٠٦، تفسير النسفى ج ٤/٢٦٨ ط دار الكتاب العربى.

(٢) شرح شواهد المعنى ج ٢/٨٩٠، ولسان العرب: ج ٢/٩٤٧، مادة حلقد.

(٣) لسان العرب م ٢/٥٦٣.

(٤) البحر المحيط ج ١/٥٦٦، والبيان فى غريب إعراب القرآن، ط مكتبة الآداب ج ١/١١٧.

أول الرأى أو فى ظاهر الرأى. والنصب فيها على تقدير نزع حرف الجر قياساً على قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أى اختار من قومه، والمعنى عليه: اتبعه أراذلنا من بادى أو بادى. وقيل نصب على الظرفية، والعامل اتبعك. وقيل نصب على تقدير فعل محذوف: تقديره: اتبعوا بادى الرأى أو بادى الرأى. وهذا الرأى وما قبله يوافقان المعنى^(١).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤، ٤٣] المعنى يقتضى أن يكون الجار والمجرور (بالبيّنات) متعلقين بالفعل "أرسلنا"، فالمعنى: أن الله تعالى أرسل رسله بالبيّنات وهى الحجج التى تدعمهم، وهذا المعنى يأباه الإعراب الذى لا يجيز تعلق الجار والمجرور الذى وقع بعد إلا بما قبلها، وقدّر فعل محذوف: أرسلناهم بالبيّنات وبالزبر، وقيل قدّر بعثوا بالبيّنات، وأجاز بعض العلماء أن يتعلق الجار والمجرور بعد إلا بالفعل قبلها؛ لأن ما بعد إلا قد يدخل فى حكم ما قبلها ويكون معمولاً له نحو: ما ضربت إلا زيدا بالسوط، وأجاز بعضهم أن يكون وقع تقديم وتأخير، والأصل: وما أرسلنا من قبلك بالبيّنات والزبر إلا رجالاً. وهذا يوافق المعنى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أُنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الرعد: ٥]، يقتضى المعنى أن يكون العامل فى "إذا" واقعاً فيما بعد إن تقديراً ويتعلق به الجار والمجرور "فى خلق جديد". وهذا غير جائز عند النحويين، فلا يجوز أن يعمل ما بعد إن فيما قبلها والصفة

(١) البحر المحيط، أبو حيان ج ٢١٥/٥، ومعاني القرآن، الأخفش ج ٢/ ٥٧٦.

(جديد) لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا يجوز أن يكون العامل في "إذا" "كنا" فهم لم ينكروا أن يكونوا تراباً بل أنكروا أن يكونوا خلقاً جديداً.

وما بعد إذا مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، وقد قدر العلماء محذوفاً دل عليه (إنا نفى خلق جديد)، والتقدير: أنبعث إذا كنا تراباً أو إذا كنا تراباً نبعث؟! (١). ومثلها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. والمعنى أخرج حياً إذا ما مت، وقدم إذا مت؛ لأنه المقصد في الإنكار، ولا يجوز أن يعمل أخرج في إذا الظرفية. لدخول اللام على ما بعدها "لسوف". وبعضهم أجازها في الظرف وبعضهم قدر فعلاً، والتقدير: أ إذا مت بعثت أو أبعث؟ وقد دل عليه: أخرج حياً (٢).

وقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. نصب أى بقوله (ينقلبون)، ولم تنصب بـ "سيعلم"؛ لأن حروف الاستفهام إذا كانت أسماء امتنعت مما قبلها كما يمتنع ما بعد همزة الاستفهام من أن يعمل فيه ما قبله، فإن قلت: "علمت زيدا منطلقاً" عمل "علم" في المفعولين، اللذين أصلهما المبتدأ والخبر. ويمتنع ذلك إن دخلت الهمزة على المفعولين نحو: علمت أزيد منطلق أم لا؟ و"أى" بمنزلة الاسم الذى يقع بعد همزة الاستفهام، فمعنى "أى" فى التركيب إذا أم ذا؟.

وقال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمُ النَّعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] فمعناها: أهذا أم هذا، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَا لَهُمْ لَيْسَاءَ لُبِثُهُمْ قَالِ قَائِلٍ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ

(١) معاني القرآن وإعرابه الزجاج جـ ١٣٨/٣. ومعنى اللبيب، ابن هشام، جـ ١١٦/١. والكشاف، الزمخشري جـ ٢٧٩/٢.

(٢) الكشاف جـ ٤١٧/٢، والبحر اخط جـ ١٩٤/٦، وغريب إعراب القرآن جـ ١٣٠/٢. والبيان فى إعراب القرآن، العكبري جـ ٧٥/٢.

قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ
أَيُّهَا أَرْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾
[الكهف: ١٩]. وكقولك: أَعْلَمُ أَيُّهُمْ ضَرَبَ زَيْدًا.

ولكن إن انتصبتَ أَى، فيما بعدها نحو: أَعْلَمُ أَيُّهُمْ ضَرَبَ زَيْدًا، فالفعل
ضرب نصب أَى. ولم يقع ذلك من "علم" بل بما بعد أَى، وكذلك ما أضيف إلى
اسم من أسماء الاستفهام نحو: علمت غلامًا أَيُّهُمْ في الدار. وقد عرفت غلامًا من
في الدار. وقد علمت غلامًا من ضربتُ، فغلام منصوب في الأخير —
"ضرب" ^(١). وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ
أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨] والمعنى: وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا للناس كافة العرب
والعجم وسائر الأمم، فكافة بمعنى عامة، فهي على هذا المعنى حال مقدم من
الناس، وهذا غير جائز عند بعض النحويين؛ لأن فيه تقديم الحال على صاحبه
المجرور باللام، فلا يجوز مررت جالساً بزید.

فالصواب: مررت بزید جالساً. وبعضهم أجاز تقديم الحال على صاحبها
المجرور. وبعضهم تأول معنى كافة على معنى جامع والمعنى: وما أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ، وكافة تكون حالاً من المفعول (الكاف في
أَرْسَلْنَاكَ)، والتاء في كافة للمبالغة نحو تاء علامة وراوية، وضعف آخرون هذا
الرأى. وقيل: كافة مصدر كعاقبة، وهو نعت لمصدر محذوف، وهذا ضعيف
أيضاً، فكافة لا تكون إلا حالاً، ومختصة بمن يعقل، فالمصدر المحذوف إرساله
كافة. وإرساله غير عاقل، والمرجح أن كافة حال من الناس، فالمعنى: أَرْسَلْنَاكَ
للناس عامة، وعليه يجوز تقديم الحال على صاحبها وإن كان مجروراً (للناس)،
فكافة بمعنى عامة ^(٢)، وهي بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ

(١) ارجع على الكامل جـ ١/١٤، ١٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن الكريم، القرطبي جـ ٣٠٠/١٤، وشرح الأشواق على ألفية ابن مالك جـ ٢/١٧٦. وشرح الكافية،
الرضي، جـ ٢٠٧/١. والبحر المحيظ جـ ٢٦٩/٧.

كَافَّةً كَمَا يَقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿التوبة: ٣٦﴾،
وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ
الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿البقرة: ٢٠٨﴾، وهذا يرجح أنها حال بمعنى
عامة، ومعنى الآية من هذا المعنى، فالنبي ﷺ مرسل للعالمين^(١).

ومن ذلك قول النبي ﷺ في الهبة: " هو لها صدقة " ^(٢)، بالرفع والنصب،
الرفع على أنه خبر، والنصب على أنه حال، ولها: خبر.
قال الشاعر:

والصالحات عليها مغلقاً باب

والوصف اللازم منه: الصالحات عليها باب مغلق، وفي الحديث: هو صدقة
لها، و "لها" في الحديث صفة لهو، في موضع رفع، ويجوز نصب صدقة على
الحال، و " لها " خبر "لهو"، وجاء في الحديث "ما تركنا صدقة"^(٣)، بالرفع
والنصب.

ما: في "ما تركنا صدقة": مبتدأ بمعنى الذي، وتركنا: صلة الموصول.
والعائد: محذوف، وصدقة: خبر. على رواية الرفع، وهو الأجود لسلامته من
التكلف ولموافقته رواية من روى: "ما تركنا فهو صدقة" بالرفع^(٤). والنصب
على تقدير: ما تركنا مبذول صدقة. فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه.
ونظيره: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ
أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] في قراءة بالنصب في عُصْبَةٍ^(٥).

(١) أعد صديقنا الدكتور مصطفى وتيد بحثاً قيماً في الإشكال الإعرابي في القرآن الكريم، كلية الآداب بدمههور، وقد بحث الدكتور
مصطفى كثيراً من قضايا الأعراب وتوسع فيها ومحصلها.

(٢) رواه البخاري، كتاب الهبة، باب قبول الهبة.

(٣) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب الخمس.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٤.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٤.

والمشهور الرفع. وقال النبي ﷺ: " اللهم، سبعاً كسبع يوسف"، وفي رواية أبي ذر رضي الله عنه: " اللهم، سبعُ كسبع يوسف" ^(١).

والنصب فيه هو المختار؛ لأن الموضع موضع فعل دعاء، فالاسم الواقع منه أغنى عن اللفظ بالفعل، فيستحق النصب، وتقدير هذا: اللهم ابعث عليهم سبعاً، أو سلّط عليهم سبعاً. والرفع جائز، على إضمار مبتدأ أو فعل رافع.

وجاء في الحديث: " من اصطبَح بسبع تمراتِ عَجوة " ^(٢)، اختلف العلماء في إعراب " تمرات " عَجوة، فبعضهم منع التنوين في تمرات على أنها مضاف، وسمع فيها التنوين على ترك الإضافة؛ لأن تمرات مبهمة، أن تكون من العجوة ومن غيرها، فإضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص. وهو مقتضى القياس، ومثله على الإضافة: ثياب حرير، وحبّات قمح. وسمع فيها القطع فنون تمرات، وثياب، وحبّات. وجاء بعجوة مجرور على أنه عطف بيان، ويجوز نصب عجوة على أنها تمييز ^(٣).

حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى مَا يَجَاوِرُهُ فِي الْإِعْرَابِ:

يحمل اللفظ على ما قبله أحياناً لإضافته إلى ما حقه أن يتبعه فيجرى على ما قبله ويحمل على لفظه، فيعرب إعرابه، وحقه أن يتبع اللفظ الذي أبعد عنه بالإضافة أو الوصف أو الحال، فحمل اللفظ على لفظ ما قبله.

قال امرؤ القيس ^(٤):

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِيَيْنِ وَبَلَه
كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

(١) رواه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ، اجعلها عليهم ستين كسنى يوسف، وشواهد التوضيح والتصحيح ص

١٥٧.

(٢) رواه البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٧.

(٤) الديون ص ١٢٢، المعلقة السبع، الروزني، ص ٤٠ معلقة امرئ القيس ثير: اسم جبل، العرين: الأنف. الجاد كساء مخطط

والجمع مجد. مزمل: ملتف. والمعنى: كأن جبل ثير في أوائل مطر هذا السحاب سيد أناس قد التف بكساء مخطط. فثبه تغطيته بالغطاء بتغطى هذا الرجل بالكساء.

فالمزمل نعت الشيخ (كبير أناس)، وليس نعت بجاد، وحقه الرفع الذى عليه "كبير أناس" فهو وصف له، ولكنه جر حملاً على لفظ ما قبله للمجاورة، فجر على جوار بجاد.
ومنه قول الأخطل^(١):

جزى الله عنى الأعورين ملامة وفروة تفر الثورة المتضاجم
جر المتضاجم على جوار الثورة، والقياس نصبه؛ لأنه صفة تفر، وتفر نصب على البدل من فروة (اسم رجل)، وجر المتضاجم على جوار الثورة. وبعض العلماء حمل الكسر فى القافية على الضرورة الشعرية بيد أنه وقع فى الكلام المنثور.

وهناك شاهد مشهور فى الحمل على الجوار، وهو قول العرب: "هذا جحر" ضب خرب" فخرّب وزن فعل صفة "جحر"، وليس صفة "ضب"، فالضب لا يكون خرباً، بيد أنها جرت حملاً على جوار ضب فحملت عليه فى لفظ الإعراب.

وبعض العلماء رأوا أنه شاذ لا يقاس عليه، وبعضهم أجازوه لوقوعه فى كلام العرب، ومعظمهم أنكروه فى القرآن الكريم، وهو الراجح، فقد وافق المشهور من كلام العرب لغة القرآن الكريم.

والذين أجازوه - ومنهم السيوطى - رأوا أن "خرباً"، جر على "ضب" وإن كان فى الحقيقة وصف "جحر"، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فجر قائم إتباعاً للفظ رجل، وإن كان القيام بـ "الأب" لا "الرجل"، وقدروا مضافاً محذوفاً فى "هذا جحر ضب خرب"، فالأصل "جحر ضب خرب جحره". ثم حذف "جحره" المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، فالمضاف

(١) الديوان ص ٣٢٦، وروى مذمة موضع ملامة، وعبد مضع فروة، شرح المعلقات السبع للزوزنى ص ٤٠ واللسان: مادة، ثور م ٧٢٢/١، وهو بلفظ جزى الله عنا الأعورين ملامة: وفروة تفر الثورة المتضاجم. اللسان م ٦٥/١ ضم، وفروة اسم رجل، والثورة: البقرة، والفرو: الحياء استعارة للبقرة، المتضاجم: المعوج المائل.

المحذوف كان مرفوعاً، فاستتر الضمير المرفوع فى الصفة " خرب " ^(١)، وهذا تأويل بعيد. وقد ناقش سيبويه قضية الحمل على الجوار فى إعراب " هذا جُرْ " ضبِ خرب " فجعله فى باب مجرى النعت على المنعوت، ورأى أن الجر وقع على غير وجه الكلام، والأفصح الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم فخر بصفة جحر، وهو القياس، ولكن بعض العرب يجر، وليس بنعت للضب بل نعت للذى أضيف إلى الضب، فجروه؛ لأنه نكره كالضب، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب، فصار هو والضب بمنزلة اسم واحد، فأتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو: قولهم: بهم وبدارهم، وشبه ذلك بقولهم: هذا حب رُمَانٍ. وهذه ثلاثة أثواب، فتضيف لنفسك الرمان والثوب، فتقول: هذا حب رُمَانِي، وهذه ثلاثة أثوابي، فالرمان للحب وليست لهذا، والأثواب للثلاثة، وليست لهذه، فهى للذى أضيف إليه، ومن ثم فخر ب نعت الجحر. وحققا الرفع، ولكنها وقعت فى موقع نعت الضب فحملت عليه فى الجر، فحملهم قرب الجوار على أن جروا خرب فجرى على الموضع لاعلى الاسم الذى قبله ^(٢). ومثل ذلك قول بعض النحويين: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه، ثم تنى قبيحين فاستغنى عن المضاف إليه الأبوين وأجرى قبيحين مجرى الأبوين، ومن ثم قالوا أصل: "هذا جحرُ ضبِ خرب" "هذا جحر ضب الجحر" وخرب الجحر من باب حسن الوجه، الأصل: حسنٌ وجهه، فالتقدير: خرب جحره، فأضيف جحر إليه، ثم حذف جحر، وحمل خرب عليه فى الجر ^(٣). وقد رد بعض النحويين هذا التوجيه ^(٤)، والمرجح أن الجر وقع إتباعاً للجر قبله للمشكلة فى الإعراب. ومثله ما يقع فى القوافى من تغيير حركة الإعراب لإقامة القافية. وجاء فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو

(١) الاقتراح ص ٢٠٥، ٥٠٦.

(٢) الكتاب لسبويه ج ١/٤٣٦، ٤٢١.

(٣) خزائن الأدب للبغدادى ج ٢/٣٢٣.

(٤) ارجع إلى البحر اخیط ج ٥/٤١٥ ومغنى اللبيب ص ٨٩٦.

وحزمة (وهم من السبعة) وأنس وعكرمة (من غير السبعة): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] بجر " أرجلكم " على الجوار، جر إبتاعاً للمجرور قبلها، والأصل: النصب على تقدير: واغسلوا أرجلكم، فالمسح للرأس والغسل للقدم، وحذف الفعل للعلم به، وهذا عرف في العربية التي تستغنى عن اللفظ لمعرفة السامع به وهو ما يعرف بالوعي الجمعي، فالمتلقى جزء من عملية اللغة وشريك فيها فأحالت اللغة بعض المسكوت عنه إلى معرفته^(١).

ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] بجر (المتين) حملاً على المجاورة، وحققا الرفع على الإخبار، ومثله (وحوور عين) [الواقعة: ٢٢] على قراءة من جر، فلا يطوف الولدان بالحوور العين، فالجر فيها على الإبتاع، وليس على العطف على ما يسبقها. وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [الذاريات: ٥٨] بجر الأرحام، وهذا يقتضى عطف الأرحام على الضمير المجرور في به، وهذا ممتنع عند النحاة، فلا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، نحو: مررت بك وزيد، ولكن يجوز: مررت بك وبزيد، وبعضهم أجاز العطف على الضمير. والمشهور فيها أن تنصب على تقدير: اتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقال ابن خالويه^(٢): إن الجر فيها على إضمار الباء، والتقدير: تساءلون به وبالأرحام، فالأرحام مجرور بحرف محذوف، واحتج بقول العجاج حين سئل: كيف تجذك؟ قال: خير، عافاك

(١) التبيان في إعراب القرآن جـ ١/ ٤٢٢، والنصب في أرجلكم بالعطف على الوجوه والأيدي، أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وهذا جائز في العربية بلا خلاف، وورد في السنة ما يوجب غسل الرجلين، والجر فيه مشهور أيضاً على ما ذكرنا، وورد فيه الرفع على الابتداء، والنصب أقوى.

(٢) النشر في القراءات العشر، أبو عمرو الداني، نشر أو تويرتزل، دار الكتب بيروت، ط ١/ ١٩٩٦م، جـ ٣/ ٧٧.

الله، يريد: بخير، فحذف الباء وأبقى عملها. وذهب إلى هذا ابن جنى ونقل عن ابن الأنباري قول الشاعر^(١):

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

أى: وكل نار، فجر على الموضع بعد حذف كل، وقيل الواو والقسم والأرحام مجرور به، ورأى الكوفيون جواز عطف الاسم على الضمير، فيجوز جر الأرحام عطفاً على الضمير فى " به "، وهذا أرجح الوجوه، ويعنى عن تقدير حرف محذوف ويجوز أن يكون الجر حملاً على الجوار، فالحاء مكسورة والكسر فى الميم حملاً عليها، والراجح العطف على الضمير^(٢).

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] قيل: " قتال " مجرور على الجوار بـ " الحرام " ^(٣). وروى الفراء قول أبى الغريب^(٤):

يأصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

الشاهد: جر التوكيد (كل) إتباعاً لجر الزوجات، وهذا غير ممتنع عند الفراء، وحقه أن ينصب؛ لأنه نعت " ذوى " ومن ثم لحق بهم الضمير " هم " وليس هن. وقال الحطيئة^(٥):

فإياكم وحية بطن وادٍ هموز الناب ليس لكم بسىء

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٨م، ج ٢/٤٦٣. والخصائص ج ١/٢٨٥ والبيت لأبي دؤاد الإيادي (جارية بن الحجاج)، الكتاب ج ١/٦٦ وخزانة الأدب ج ١٩/٥٩٢.

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ابن الأنباري ج ١/٢٤٠، والبيت لأبي دؤاد الإيادي، الكتاب ج ١/٦٦، وشرح ابن يعيش ج ٣/٢٦.

(٣) البحر المحيط ج ٢/١٤٥.

(٤) خزانة الأدب ج ٢/٣٢٥، ومغنى اللبيب ص ٨٩٥.

(٥) خزانة الأدب ج ٢/٣٢٦، والمصنف ج ٢/٢.

والشاهد: هموز جر إتباعاً لواد. وقال زهير بن أبى سلمى^(١):

لعبَ الرياح بها وغيرَها بعدى سوافى المور والقطر

والشاهد: القطر: بالجـر حملاً على المور وحققها الرفع.

وقال دريد بن الصمة^(٢):

فدافعتُ عنه الخيلَ حتى تبددتُ وحتى علانى حالك اللون أسود

الشاهد: "أسود" جر محمولاً على " اللون " وحقه الرفع، نعت لحالك اللون، وهذا وسابقه مكسور فى الروى. ومنه قول العجاج^(٣):

وكانَ نسجَ العنكبوتِ المرمَلِ

جر المرمَل على الجوار وحققها النصب. وقال النابغة:

لم يبقِ إلا أسيرٌ غيرُ منقلبٍ أو مُوثقٍ فى حبالِ القَدِّ مجنوب

الشاهد: مجنوب جر حملاً على القد، وحقه الرفع. وقول الشاعر^(٤):

فهل أنتَ إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطب

خاطب: مجرور حملاً على ما قبله، وحقه العطف على راحل فيرفع،

ويجوز أن يكون الكسر للروى فوافق ما قبله. وقال الشاعر:

كم قد تمششت من قصٍّ وإنفحة جاءت إليك بذاك الأضون السود

الشاهد: إنفحة، جُرّت على المجاورة، والأصل أن تتصب بفعل محذوف

أى: كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة، فالتمشش مص العظم، وليست الإنفحة

عظم فلا يجوز أن يعمل مشش فيه، وقيل إن الفعل ضُمّن معنى ما يصح أن

يعمل فى الإنفحة^(٥). ويجوز أن يكون الكسر للروى، فوافق ما قبله.

(١) ديوان زهير بن أبى سلمى ص ٢٧، وارجع إلى: الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ ٢/٦٠٥، والحمل على الجوار ص ٣٥، وروى: الزمان بدل الرياح.

(٢) خزانه الأدب جـ ٢/٣٢٤، والإنصاف فى مسائل الخلاف جـ ٢/٣٠٦.

(٣) الكتاب سيبويه جـ ١/٤٣٧، والمذكر والمؤنث، الفراء ص ٥٦.

(٤) انظر حاشية الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ ٢/٦٠٤، ٦٠٣.

(٥) الحمل على الجوار ص ٤٢.

وقد يقع الحمل على الجوار في الإعراب ويقدر محذوف في المعنى لعدم جواز وقوع معنى الفعل على الاسم، فقد ينصب المفعول بفعل غير الذي سبق لعدم جواز وقوع الفعل على المنصوب، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْظِرُونَ﴾ [يونس: ٧١].

شركاءكم منتصباً بالفعل أجمع؛ لأن العطف ممتنع بين "أمركم" و"شركاءكم"، لأنه لا يقال: أجمعت شركائي، وذهب العلماء مذهبين في الناصب: أولهما- أن تكون الواو بمعنى "مع" لا أنها واو العطف، ويكون تقدير الكلام: اجتمعوا مع شركاءكم على تدبير أمركم، فالواو واو المعية.

ثانيهما- أن يقدر فعل محذوف حذف لدلالة الحال عليه، وتقديره: "وادعوا شركاءكم" فتكون الواو على هذا القول قد عطفت فعلاً مضمراً على فعل مظهر. وقد صح الوجهان عند العلماء على قطع همزة "أجمع"، وقد قرئ بوصلها أيضاً "اجمع" الأمر من الفعل "جمع"، والأول "أجمع" مختص بالمعاني ولا يتعلق بالذوات، والثاني "جمع" مشترك بين المعاني والذوات بخلاف أجمع، فلا يجوز أن يقع أجمع على شركاء؛ لأنها من الذوات، وأجاز ابن هشام "وقوع أجمع على شركاء بتقدير مضاف أي: "وأجمعوا أمركم وأمر شركائكم أو فعل شركائكم، أو أن يقدر المحذوف: وأجمعوا شركائكم" فأجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، وحكاية القول بأن أجمع أكثر ما يقال في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أُمري، وجمعت قومي، يقال: جمع الشيء عن تفرق يجمعه جمعاً وأجمعه، والإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر.

قال الشاعر^(١):

(١) البيت من شواهد اللسان لم ينسبه لقائل مادة: "جمع" وجاء في المفضليات غير منسوب لقائل ص ٣٢٣.

يأليت شعري والمنى لا تنفع

هل أغدون يوماً وأمرى مجُمع

ومجُمع: اسم المفعول من أجمع، وهو بخلاف جمع التي تدل على جمع المتفرق من الأعيان، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] (١).

وأجاز بعض العلماء أن تكون أجمع بمعنى جمع، فعلى هذا لا تحتاج الآية إلى تقدير، وصح العطف بين أمر وشركاء، وجاءت الهمزة في قراءة وصلأ لا قطعاً " فاجمعوا " فصح عطف " شركاء " على " أمر "، وقدر المعنى: فاجمعوا مع شركائكم أمركم.

وغلط بعض العلماء تقدير المحذوف؛ لأنهم كانوا يدعون شركاءهم؛ لأن يجمعوا أمرهم، والواو بمعنى مع، والمعنى: فاجمعوا أمركم مع شركائكم، كقولك: تركت الناقة وفصيلها لترضعه. أى مع فصيلها (٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الواقعة: ١٧-٢١]. العرب تقول: طافوا بأكواب وأباريق. وأتوا بلحم، فالفاكهة كاللحم والهور لا يطاف بها، فقدر محذوف: ويؤتون بلحم طير، فحمل اللفظ على ما قبله فى الإعراب دون المعنى (٣)، وقد قدر محذوف فيما لا يصح وقوعه على المفعول، فى كلام العرب، قال الشاعر (٤):

علفتها تبناً وماءً بارداً
حتى شئت همالةً عيناها

(١) درة الغواص ص ٢٨٢.

(٢) ارجع إلى: درة الغواص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) كتاب الصناعين، لأبي هلال العسكري ص ١٣٦، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣، وأما المرتضى ج ٤ / ١٦٤، والخصائص ٢٩٧/٢، وشتت: أقامت فى الشتاء.

أى: وسقيتها ماءً بارداً، فالعلف يكون للتبن والسقى للماء.
وقال آخر (١):

تراه كأن الله يجدعُ أنفه وعينه إن مولاه ثاب له وفرُ
أى: ويفقأ عينيه.
وقال آخر (٢):

تسمع للأجوف منه صرداً وفى اليدين جُساءة وبددا
أى: وترى فى اليدين جساءة وبدداً.
وقال لبيد (٣):

فعلا فروع الأيهقان وأطفلت بالجهلتين ظباؤها ونعامها
أى: وأفرخت نعامها.
وقال آخر (٤):

إذا ما الغاياتُ برزنَ يوماً وزجَّجَ الحواجبَ والعيون
أى: وكطن العيون.
وقال الشاعر (٥):

ياليثَ شَيْخَكَ قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

والرمح لا يقلد بل السيف، فحمل الرمح على لفظ السيف لمجاورته فى التركيب. والتقدير: وحاملاً رمحاً، فهذا محمول على لفظ ما جاوره لا معناه. وقال الثعالبي: "والعامّة تقول: جاء البردُ والأكسية".

(١) البيت منسوب للزبرقان بن بدر وقيل لخالد بن الطفبان. الخصائص جـ ٢/٢٩٧ وتأويل مشكلة القرآن ص ٢١٣.

(٢) الخصائص ج ٢/٢٩٧. الجساءة: الصلابة، والصرد: البرد، والبدد الفرق.

(٣) الخصائص ج ٢/٢٩٧ والأيهقان: عشب يطول وله وردة حمراء، والجلهتان: جانبى الوادى، وهما بمزلة الشطين، وأطفلت: أى كان معها ولد طفل، وأطفلت بالجهلتين: أراد باض نعامها.

(٤) الخصائص ج ٢/٢٩٧، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٣، وأساس البلاغة ج ١/٣٩٤.

(٥) فقه اللغة ص ٢٢٣، والخصائص ج ٢/٢٩٦ والبيت لعبد الله بن الزبيرى، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٤. وروى: ياليث بعلك قد غدا.

والأكسية لا تجيء، فحملت على ما يجاورها^(١)، وهذا الوجه جائز فى العربية لقبوله لفظاً فى الإعراب، وعدم الخلط فى المعنى، فالملتقى يفهم المعنى لوضوحه.

وأرى أن الحذف وقع فى الألفاظ التى اشتهرت فى الخطاب فلا خفاء فى معناها ولا تلتبس بغيرها، والعرب تستغنى فى اللفظ عما فهم من المعنى.

حمل إعراب اللفظ على موضع غيره

بعض الألفاظ فى الجمل لا تعرب على الأصل فتحمل على غيرها، فتقع موقعها من الإعراب، وقد يحمل الحرف العامل على غير العامل والعكس، وقد تناولنا ذلك فى "الحمل فى الحروف" وقد يحمل الاسم على عمل الفعل والعكس، وقد تناولنا بعضاً منه، ونذكر منه ما يتعلق بالإعراب وأثر الحمل فيه، ومنه: حمل المضاف إليه على موضع المضاف بعد حذفه ويجوز حذف المضاف، فيخلفه المضاف إليه فى الإعراب ومن ذلك:

- إقامة المضاف إليه موقع الفاعل: قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] أى: جاء أمر ربك، فحذف الفاعل (أمر)، وأقيم المضاف إليه مقامه فرفع على موقعه، ومنه قول العرب: بنو فلان يطؤون الطريق. أى: أهل الطريق.

- إقامة المضاف إليه مقام الخبر نحو: شر المنايا ميت بين أهله. أى: منية ميت بين أهله.

- إقامة المضاف إليه مقام المفعول به، قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢] أى: أهل القرية. وقوله: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]. أى: أهل نادية.

(١) فقه اللغة ص ٢٢٣.

- إقامة المضاف إليه موضع المفعول الثانى، قال تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أى: حب العجل.

- إقامة المضاف إليه مقام المفعول المطلق: قال الأعشى^(١):

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد

وبت كما بات السليم مسهدا

أى: اغتمض ليلة أرمد.

- إقامة المضاف إليه موضع المفعول له نحو: جئت زيدا فضله، أى: ابتغاء فضله، ومنه: تجنبت زيدا غضبه أى: اتقاء غضبه.

- إقامة المضاف إليه موضع المفعول معه، نحو: جاء زيد والشمس. أى: وطلوع الشمس.

- إقامة المضاف إليه موضع الحال: تفرق العرب فرقة الأنداد. أى: مثل فرقة الأنداد.

- إقامة المضاف إليه مقام المبتدأ، قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. أى: وقت الحج.

- إقامة المضاف إليه مقام نائب الفاعل، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]. أراد: بيوت الصلوات، فالصلوات لا تهدم، وقيل الصلوات: كنائس اليهود. فلا حمل فيه على هذا المعنى، ونحو: لطم على. أى وجه على. ونحو: أكلت المائدة. أى طعام المائدة.

(١) الديوان ص ٤٩، السيرة النبوية، ابن هشام، ٤١٣/٣، والروض الأنف ج ١٣٧/٢، والأرمذ: الذى يشتكى عينه، السليم: اللديغ، وارجع إلى: الشعر فى عصر النبوة،كتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى ٢٠٠٦م. ص ٩٨. وروى: وعاداك ما عاد السليم المسهدا.

- إقامة المجرور موضع المضاف إليه نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا
لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ
أَنْدَادًا﴾ [سبأ: ٣٣]. أى مكرهم فى الليل والنهار^(١).

- إقامة المضاف إليه موضع المجرور: قال تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا
جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ
الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أى: كدوران عين الذى يغشى. ونحو: لا يحول عطاء
اليوم دون غد. أى: دون عطاء غد. وبعد "كم" قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] أى: وكم أهل قرية.

- إقامة المضاف إليه مقام ظرف المكان نحو: انتظرتك وصول الحافلة أى:
مكان وصول الحافلة. ويجوز زمن وصول الحافلة، وهو أرجح وأقيس. وينوب
المصدر عن ظرف المكان قليلاً نحو: "جلست قُربَ زيد، أى: مكان قُربَ زيد.
فحذف المضاف إليه (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه، وهو
النصب على الظرفية ولا يقاس على ذلك، ومن ذلك: أتيتك جلوسَ زيد. تريد
مكان جلوسه. ونيابة المصدر عن اسم المكان سماعية فلا تستعمل إلا فيما ورد
عن العرب، فلا يجوز التوسع فيها.

ويقام المصدر مقام الزمان نحو: أتيتك طلوع الشمس، وقدم الحاج،
وخروج زيد. والأصل: وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحاجز، ووقت خروج
زيد. فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس فى كل
مصدر، يجوز العمل به^(٢).

وينوب عن الظرف مكاناً وزماناً بعض الألفاظ فتحمل عليه فى النصب
ومنها: لفظ بعض نحو: عملت بعض الوقت، واشتريت بعض مكان. فكل تكون

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢١١، ٢١٢.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٤/ ٢٠٠.

بحسب ما تضاف إليه. ولفظ كل نحو: بحثت عنك كل مكان. وسرت كل اليوم. وكل تكون بحسب ما تضاف إليه. وبعض وكل تنوبان عن المفعول المطلق أيضاً نحو: أكلت بعض الأكل، وأكلت كل الأكل.

وينوب العدد المميز بالظرف عن الظرف نحو^(١): صمت ثلاثة أيام، وسرت ثلاثة أمتار. وينوب "أحقاً" عن الظرف نحو: قول الشاعر:

أحقاً عباد الله أن لست صادراً

ولا وارداً إلا على رقيب

وقال آخر:

أحقاً إن جبرتنا استقلوا فنيئنا ونيتهم فريق

وقد حمل الماضي على لفظ الأمر، ومن ذلك قول النبي ﷺ: "تصدق امرؤ من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره"^(٢)، والمعنى: ليتصدق امرؤ من ديناره، وحذف حرف العطف الواو لصحة المعنى بحذفه. قال عمر بن الخطاب ﷺ: "إذا وسع الله عليكم فأوسعوا، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء". والمعنى: ليصل رجل في إزار..^(٣) وقد حذف حرف العطف الواو لصحة المعنى بدونه. ومثله من كلام العرب: "انقأ الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه". والمعنى: ليتق وليفعل، ومن ثم جاء الجواب مجزوماً كما يجاء بعد الأمر الصحيح.

وأكثر مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء مثل قول الداعي: نصر الله من والاك، وخذل من عاداك^(٤).

وحمل المعتل على الصحيح، فتقدر الحركة المحذوفة فيه للجزم كما قدرت في الرفع. وعلى هذا وجه بعض العلماء عدم حذف المعتل في قول النبي: "من

(١) ارجع إلى شرح ابن عقيل ج ٤ / ٢٠١ الهامش.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة في قميص والسرَّويل والثَّبان والقباء.

(٣) شرح التوضيح ص ٦٣ .

أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا " ^(١). والشاهد: " فلا يغشانا " والقياس بعد النهي: يغشانا، فقول: إن المعتل أجرى مجرى الصحيح، فأثبت الألف، واكتفى بتقدير حذف الضمه التي كان ثبوتها منوياً في الرفع وتقدر في المعتل، وقيل جعل الكلام خبر بمعنى النهي ^(٢).

وأكثر ما جرى المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو، وقد صحت بعض القراءات التي وجهها العلماء إلى أن المعتل فيها لم يقع فيه حذف حملاً على لفظ الصحيح فجرى مجراه في الإثبات دون حذف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] قرأ قبل: (إنه من يتقى ويصبر) بالياء في يتقى وتسمين يصبر. وجاء في الحديث الصحيح: " مروا أبا بكر فيصل بالناس " ^(٣). بإثبات الياء في يصلى، والقياس الحذف. فليصل. وجاء في كلام العرب، وقد وجه عليه قول أبي جهل صفوان بن أمية: " متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادى تخلفوا معك " ^(٤). قيل: " إن يراك " حملت على لفظ الصحيح، فأثبت الألف وقدر الحذف فيه مثلما تقدر الحركة فيه.

ومنه قول عبد يغوث الحارثي التميمي ^(٥):

وتضحك مني شَيْخَةٌ عِشْمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْراً يَمَانِيَا

جرى الفعل "تري" بإثبات الألف مجرى الصحيح، وقدر المحذوف فيه على رواية أهل الكوفة: كأن لم ترى بالألف. وخطأ بعض العلماء هذا ورأوا أنه

(١) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب ما جاء في التيمم والصلوات والكراهات.

(٢) شواهد التصحيح والتوضيح ص ٢٠.

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام.

(٤) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ذكر النبي ﷺ من يقتل بدير.

(٥) قاله عبد يغوث عند ما وقع في الأسر، ورواه صاحب المفضليات ص ١٥٨، ويستشهد به في النحت "عشمة والنسب:

عشمة ويمان.

بالياء "تري" وحذفت منه نون الرفع والأصل: ترين، فحذفت النون للجزم. وليس فيه تقدير الحذف على هذا المذهب. ورأى آخرون أن الألف ثبتت للضرورة الشعرية، وبعضهم ذهب أنه من راء مقلوب رأى فجزم تراء. وحذفت الألف ثم خفف الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، فالألف المخففة تقابل العين في فلغ وزن راء مقلوب رأى، وهذه لغة مشهورة. قال الشاعر^(١):

إذا راعنى أبدى بشاشة واصل ويألفُ شنانى إذا كنتُ غائبا
فراء مقلوب رأى، والمضارع: يراء، وفى الجزم: يراً. ويخفف يرى. وتثبت الألف فى الجزم. وقال رؤبة بن العجاج، مثبتاً الألف فى المجزوم، وهو من الفصحاء^(٢):

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضّاها ولا تملق
الشاهد: ترضّاها، حمل على الصحيح وقدر فيه المحذوف. ومن ذلك قول قيس بن زهير^(٣):

ألم يأتيكَ والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
وهو من شواهد العربية المشهورة^(٤). والشاهد يأتى، وقد حملت على الصحيح دون حذف. ومنه قول الشاعر^(٥):

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ مُعتدراً من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

(١) شواهد التوضيح والصحيح ص ١٨.

(٢) شواهد التوضيح والصحيح ص ٢٠، والمعنى: إذا غضبت العجوز وخاصمتك فطلقها ولا ترفق بها. ولا تملق أصلها: تملق.

(٣) الكتاب ج ٥٩/٢، والأغاني ج ٢٨/١٦، واختب ج ٦٧/١ ص ٢١٥، ويروى: ألم يبلغك مكان: ألم يأتيك، فلا شاهد فيه على هذه الرواية، واللبون: الإبل.

(٤) اللبون: الإبل ذات اللبن، بنى زياد: الكلمة من الرجال: الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان القيسى، تعريضاً بما فعله بإبل بنى زياد حيث استاقها وباعها غير مبال بهم.

(٥) شواهد التوضيح والصحيح ص ٢١.

الشاهد: لم تهجو، أى: لم تجوه، ولم تدع أى: لم تدعه، فتتركه من الهجو.
والقياس: حذف الواو "تهجو" للجزم.

ولكنه حملها على الصحيح، وقيل: زادت للإشباع وللضرورة فمد الضمة
التي دلت على الواو المحذوفة فصارت واواً وكتبت فى الخط واواً، وعلى ذلك
أثبت الكاتب الألف المشبعة عن الفتحة فى ﴿سَتَقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦].
وقد ذهب أبو حيان الأندلسى إلى أن "لم" فى بعض لهجات العرب تنصب
فحملها على معنى لن، ومثلها "لن" حملت فى الجزم على معنى "لم" ^(١)، ولهذا
نظائر فى العربية.

ومن ذلك "متى" حملها بعض العلماء على عمل "إذا" فى قول أبى جهل
لصفوان بن أمية: "متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادى تخلفوا
معك" ^(٢). ثبت الألف فى "يراك" بعد متى الشرطية، وكان حقها أن تحذف:
"متى يراك"، وقد قيل إنها شبعت بإذا فأهملت، كما شبعت إذا بمتى فعملت فى
قول النبى ﷺ لعلى وفاطمة رضى الله عنهما: "إذا أخذتما مضاجعكما، تكبرا
أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين وتحمدا ثلاثاً وثلاثين" ^(٣). والأصل:
تكبران، وتسبحان، وتحمدان. ومنه قول الشاعر ^(٤):

من أى يومى من الموت أفرّ أيوم لم يقدرَ أم يومَ قدرَ

الشاهد: لم يقدرَ (بفتح الراء)، وقد حمل النحويون الفتح فيه على حذف نون
التوكيد الخفيفة كحذفها فى قراءة أبى جعفر الشاذة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، قرأ بفتح "نشرح" على حذف نون التوكيد الخفيفة، أى:

(١) البحر اخیط، أبو حیان النحوی، وهامشة الدر اللقیط من البحر اخیط لأبی حیان تاج الدین بن مکوم (تلمیذ أبی حیان)،

والنهر الماد من البحر اخیط، لأبی حیان مکتبة النصر الحدیفة، الریاض ١٤٨٨/٨.

(٢) صحیح البیخاری، کتاب المغازی، باب ذکر النبى ﷺ من یقتل بیدر.

(٣) صحیح البیخاری، کتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علی بن أبی طالب ﷺ.

(٤) الحصائص لابن جنى ٩٤/٣، ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ص ٨٥. واختص جـ ٣٦٦/٢.

" أَلَمْ نَشْرَحْ " ، فأبدل النون ألفاً مثلما أبدلت في: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾ [العلق: ١١] ، ثم حذفت الألف تخفيفاً، وقد رده ابن هشام لسببين: أولهما - أنه أكد المنفى بلم، والثاني - أنه حذف نون التوكيد لغير الوقف ولا ساكنين^(١). وأميل إلى أن الفتحة في " لم يقدر " ليست إلا إشباعاً وتحريكاً عارضاً في وصل الكلام لمجاورتها متحرك بالفتح، وهو ما ذهب إليه أبو القاسم الزمخشري^(٢)، فقد رأى أن القارئ لعلّه أبان الحاء وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنها فتحة، ورأى ابن جنى أن المتكلم قد يجرى الساكن مجرى المتحرك المجاور له، وقد يجرى المتحرك مجرى الساكن، فتحرّكت الراء لمجاورتها الفتحة في " أم " والفتحة قبلها في الدال، والأصل السكون للجزم، ولكن الساكن أتبع حركة ما قبله وما بعده^(٣). ولا مانع من قبول الوجوه التي ثبتت في كلام العرب ، فحَمَل " لم " على عمل " لن " وارد في العربية، وقد ذكرنا (في الحمل على المعاني) في كتابنا هذا ما يؤكد وقوع الحروف موقع غيرها في العمل فتحمل في العمل عليها.

الحمل في الجر على موضعه قبل حذف العامل

الأصل أن يعرب اللفظ على ما هو عليه في التركيب، وقد بقي الجر في الاسم بعد زوال الجار في القليل من العربية، والأفيس أن يعرب اللفظ على موضعه بعد زوال أسباب الجر، وأجمع جمهور العلماء عدم وقوعه في القرآن الكريم، وضعّفوا رأى من تأول شيئاً من القراءات على هذا الوجه، وردوا توجيه القراءات الشاذة التي حملت على هذا الوجه بيد أنه صح في بعض لفظ الحديث وبعض كلام العرب، ومن ذلك جر المضاف بعد حذف المضاف إليه، والمشهور في الإضافة أن يكون المضاف إليه نكرة معرفة، وقد صحت شواهد

(١) الخصائص جـ ٣/٩٤. واغتصب جـ ٢/٣٦٦. وسر صناعة الإعراب جـ ١/٨٥.

(٢) الكشف للزمخشري، جـ ٤/٢٦٦.

(٣) الخصائص جـ ٣/٩٤، واغتصب ٢/٢٦٦.

فى العربىة جاء المضاف نكرة؁ ومنها قول أبى هريرة ؓ: " ثم قدم الذى كان أسلفه؁ فأتى بالألف دينار" (١)؁ وفى " دينار" نكرة وجوه:

منها أن يكون أراد: بالألف ألف دينار؁ على أن تكون ألف الثانية بدلاً من "ألف" المضاف من المعرف بالألف واللام؁ ثم حذف المضاف؁ وهو البديل لدلالة المبدل منه عليه " دينار"؁ وأبقى المضاف إليه " دينار" على ما كان عليه من الجر؁ قياساً على حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فالأصل قبل الحذف: فأتى بالألف ألف دينار. ثم صارت بعد الحذف: فأتى بالألف دينار؁ بجر دينار على ما كان عليه من الجر بالإضافة. فحمل الجر على ما كان عليه من الإضافة.

وقيل إن الأصل: جاءه بالألف الدينار؁ والمراد: بالألف الدنانير؁ فالمراد بالدينار الجمع فحمل المفرد على معنى الجمع؁ كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]. فالمراد بالطفل: الأطفال.

وقيل: إن الألف واللام فى الألف زائدتان؁ فلذلك لم يمنعا من إضافة دينار إلى الألف. والأجود الرأى الأول الذى قدر مضافاً إليه محذوفاً. والأصل: فأتى بالألف ألف دينار (٢). وجاء فى الحديث فى باب الاستعانة باليد فى الصلاة: " قام فقرأ العشر آيات" (٣)؁ يحمل على أن المراد: فقرأ العشر عشر آيات؁ فعشر آيات بدل ثم حذف البديل؁ وبقى ما كان مضافاً عليه مجروراً على ما كان عليه قبل الحذف. وروى " خير الخيل الأدهم الأقرح الأثرم المحجل ثلاث" (٤)؁ أى: المحجل بحجل ثلاث.

(١) رواه البخارى؁ كتاب الكفالة؁ باب الكفالة فى القرض والدينون بالأبدان وغيرها.

(٢) ارجع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٧.

(٣) صحيح البخارى؁ كتاب العمل فى الصلاة؁ باب استعانة اليد فى الصلاة.

(٤) نقله ابن مالك عن جامع المسانيد؁ وشواهد التوضيح ص ٥٨. والأثرم: الفرس فى طرف أنفه بياض؁ والأقرح: الخجل الذى بين جبهته قرحة أو له غرة بين عينيه.

ومن ذلك قول العرب " ما كلُّ سوداءِ تمرّةٍ ولا بيضاءِ شحمة " ويجر بيضاء على تقدير كل بيضاء. فحذف كل وبقيت بيضاء على الجر بعد إضمار كل قبلها.

وقد يحمل اللفظ على مثله بمعناه بعد حذفه ومن ذلك حذف المضاف استغناء عنه بمثله، فيحمل المضاف إليه على إعرابه، قال أبو ذؤاد الإيادي: (١)

أكل امرئ تحسبين امرءاً ونارٍ توقد في الليل نارا

جر لفظ نار على موضعه من الإضافة بعد حذف "كل"، والأصل كل نار، فاستغنى عنها بـ "كل امرئ"، فأبقى الجر في "نار" على نية إضمار كل قبلها، وهذا نادر في العربية، وضعفه بعض العلماء.

ومنه أيضاً قول بشير القشيري (٢):

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتاه امرؤ وهو طالع

بجر الشر، والأصل: ولا مثل الشر، فحذف المضاف (مثل)، وأبقى الجر في المضاف إليه على إعرابه. والأكثر أن يقدر سبب الجر على البدل. وقال الشاعر (٣):

الآكل المالَ اليتيمَ بطراً يأكل نارا وسيصلى سقرا

أراد: الآكل المالَ مالَ اليتيم. وقال الشاعر (٤):

المالُ ذى كرمٍ تنمى محامدُهُ مادام يبذلُهُ فى السرِّ والعَن

أراد: المال مال ذى كرم. وذهب أبو على الفارسي إلى أن الألف واللام في المضاف زائدة وجوز الإضافة إلى ما كان التعريف فيه زائداً، واستدل بقول القطامي (٥):

(١) الكتاب سيويه ٦٦/١ وشرح ابن يعيش ٢٦/٣.

(٢) المساعد ٣٦٦/٢. والمؤتلف والمختلف ص ٧٨.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٨ ولا يعرف له قاتل.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٨.

(٥) ديوان القطامي ص ٢٥٦.

عذبَ المذاقَ مفلجاً أطرافهُ كالأفحوانِ من الرشاشِ المستقى

قال أبو علي: أراد من رشاش المستقى، فزاد الألف واللام ولم يمنعا من الإضافة وكقوله: " فقرأت بالعشر آيات "، ومن ثم فالألف واللام الزائدتين غير مانعتين من الإضافة^(١).

وقد يقع الحمل في الألفاظ الملازمة للإضافة فتحمل في الإعراب على الإضافة، فقد يحذف المضاف إليه بعد أسماء الجهات الست (أسماء الغايات)، كما يحذف بعد ما هو شبيه بأسماء الغايات نحو: غير، وأول، وحسب، وهذه الأسماء تبني عند انقطاعها لفظاً عن الإضافة.

وقد وقع في كلام العرب حذف المضاف إليه وبقي المضاف منها على إعرابه من غير تنوين على أنه مضاف، وذلك إذا عطف المتكلم على المتضايفين متضايفين آخرين والمضاف إليه فيهما واحد نحو: خذ ربعاً ونصفاً ما كسبت، والأصل: خذ ربع ما كسبت ونصفه، ونحو: أعطني كتاباً وقلم محمد. والأصل: أعطني كتاب محمد وقلمه. وقال الشاعر^(٢):

علقت آمالي فعمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم

والأصل: بمثل وبل أو أنفع من وبل الديم. وقال الفرزدق:

يامن رأى عارضاً أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

والأصل: بين ذراعي الأسد وجبته، ومثله قول أبي ثروان: "قطع الله يد ورجل من قالها". وهذا نادر والأقيس أن تقع الإضافة للأول، فيلحق ضميرها بالثاني، فيقال: قطع الله يد من قالها ورجله.

حمل اللفظ على موقع حرف الجر بعد نزع

الأصل أن يعرب الاسم بعد نزع حرف الجر على موضعه من الجملة، فينتصب المفعول بعد نزع الخافض فيعمل فيه الفعل النصب؛ لأنه وقع موقع

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٠.

(٢) شرح التصريح ٥٧/٢. وبل الدم: المطر الشديد، الدم: جمع ديمة: مطر ليس به رعد ولا برق.

حرف الجر، وهو النصب ولا يبقى أثر الجر بعد نزع الحرف، فلا جر بإضممار حرف الجر، وهو المشهور وما ورد مجروراً بتقدير حرف محذوف نادر في كلام العرب، وعده بعض العلماء شاذاً، وليس بقياس إلا في القسم بلفظ الجلالة " الله " تعالى وربّ أو أن تتوب عنها الواو أو بل أو الفاء، وهذا قليل ولا يقاس عليه، وقد تناولنا أثر الحروف في اللفظ والمعنى في حديثنا عن " الحمل في حروف المعاني "، والقياس أن الحرف قبل حذفه في موضع نصب مفعول، فوقع الاسم موقعه فحمل على موضعه، وهذا رأى البصريين، وقيل إن نصبه إنما لسقوط الخافض فقط دون أن يعمل فيه عامل آخر غير الحرف فقط وهذا مذهب معظم الكوفيين، والراجح رأى البصريين. ويسمى " نزع الخافض " و " إسقاط حرف الجر أو الخافض " و " النصب بنزع الخافض ^(١) ".

ونزع الخافض له ما يؤكد في العربية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧] وقع "من"، الموصل دون حرف الجر، وهو في موضع نصب وقيل في موضع جر بإضممار حرف، وهذا ضعيف، والمشهور أنه منصوب على نزع الخطاب، وله نظير يؤكد وجود الحرف، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ٧] ^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. أى : قدرنا للقمر منازل.

(١) ارجع إلى: الكتاب، سبويه جـ ٣٨/١، جـ ٣٤/٣، ١٣٥، ١٢٦، ١٢٧ و ٤٩٦ والمقتضب جـ ٢٦/٢، ١٣٦/٤، وشرح المفصل جـ ٢/٤٥، ٦٤ وشرح ابن عقيل جـ ١٤٩/٢. ونزع الخافض "دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي"، الدكتور ابراهيم بركات، ط ١٩٨٦ ص ١٣، ١٤، ١٥. وقد رجحت رأى البصريين، للعودة إلى الأصل بعد إسقاط الحرف نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]. يرفع لفظ الجلالة إن أسقطنا منه الباء. فيكون: كفاك الله شهيداً. وهو المعنى.

(٢) ارجع إلى الخور الوجيز ابن عطية جـ ٣٢٩/٥ وشرح المفصل جـ ٧١/٢.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٥]. أى: يبيغون لها. و﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. أى: يخوفكم بأوليائه. و﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]. أى: على سيرتها. و﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]. أى: أطلع على الغيب؟ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]. والمعنى: إذا كالوا لهم، ودليل ذلك فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] فهؤلاء أخذ منهم ثم أعطوهم. ويقال: كنتك الطعام، أى: كنت لك. ووزنتك المال، أى: وزنت لك^(١).

وقال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]. أى: من قومه^(٢).

اختار متعد إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، وقد حذف، ولا يجوز أن يكون سبعين بدلاً عند الأكثرين، والاختيار فيه مختار ومختار منه، وإعراب سبعين بدلاً ضعيف، والتقدير: سبعين رجلاً منهم، والراجح أنها نصبت بعد إسقاط حرف الجر، فكل خافض فى موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده^(٣). ومن ذلك قول الفرزدق^(٤):

ومنا الذى اختيرَ الرجالُ سماحةً وجوداً إذا هب الرياح الزعازع
أى: اختيرَ من الرجال قال المبرد: فهذا الكلام الفصيح^(٥).

(١) الكامل للمبرد جـ ١/٣٠.

(٢) الكامل جـ ١/٣٠. وارجع إلى التبيان م ٥٩٧/١.

(٣) المقتضب جـ ٢/٣٢٠.

(٤) ديوان الفرزدق ص ٥١٦ و الكتاب ٣٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، وشرح المفصل جـ ٥/١٢٣.

(٥) الكامل ٣١/١.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. أى: على عقدة النكاح، وقيل: لا تعزموا بمعنى: لا تتووا عقدة النكاح. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] قيل المعنى: ادعو بهذا الاسم (الله) تعالى أو ادعوه بالرحمن أو بأسمائه الحسنى الأخرى، فحذف الحرف ونصب اللفظين على المفعولية.

ومنه: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]. أى: على صراطك، ومنهم من يضمن لأقعدن معنى لألزم. فنصب الصراط على تضمين معنى فعل متعدٍ دون تقدير حرف محذوف. ومنه: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أى: لأولادكم. وقيل: إن تسترضعوا ضمن معنى ترضعوا، فلا إضمار حرف فيه.

ومما حمل على ذلك نصب "خمساً" فى قول النبى ﷺ: " صلاة الرجل فى الجماعة تضعف على صلاته فى بيته وفى سوقه خمساً وعشرين ضعفاً " (١). أى: تضعف بخمس وعشرين، فحذفت الباء ونصب خمساً بعد نزع الخافض. وهو فى الشعر كثير، قال إياس بن عامر (أعشى طرود) (٢):

أمرتكَ الخيرَ فافعل ما أمرتَ به فقد تركتكَ ذا مالٍ وذا نسبٍ

أى: أمرتك بالخير (٣). قال ابن ميادة:

أمرتكَ يا رياحَ بأمرِ حَزْمٍ فقلَّتْ هَشِيمَةً من أهلِ نَجْدٍ

(١) صحيح البخارى، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة.

(٢) الكامل جـ ٣٠/١. والكتاب جـ ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، والمختب ٥١/١ ونسب أيضاً إلى عمرو بن معد يكرب الربيدى.

(٣) الأغاني لأبي الفرج جـ ٣٣٧/٢، ٣٣٨، طبعة دار الكتب، والمبرد فى الكامل جـ ٣٩/١. والهشيمة: البيت الجاف المتكسر.

تعدى أمر بالباء ولم تحذف في " بأمر"، وهو الأصل، والحذف الفرع والعودة إلى الأصل أحمد. ومن ذلك قول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ربَّ العبادِ إليه الوجه والعمل
وقال المثلث (١):

آليت حبَّ العراق الدَّهرَ أطعمه والحب يأكله في القرية السوسُ
والأصل: آليت على حبِّ العراق (أقسم على حب العراق).

وقال المبرد ومما يستحسن لفظه ويستغرب معناه، ويحمد اختصاره قول أعرابي من بني كلاب:

تحنُّ فتبدي ما بها من صَبَابَةٍ وأخفى الذي لولا الأسي لقضائي
يريد: لقضى على، فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج (٢). وقوله لقضائي، يريد: لقضى على الموت، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] فالموت في النية، وهو معلوم بمنزلة ما نطقته، فلهذا ناسب قوله عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وكذلك قوله: ﴿كَالْوَهُمُ﴾ [المطففين: ٣]، فالشيء المكيل معلوم، فهو بمنزلة ما ذكر في اللفظ، ومثله: نُبئت زيدا يقول ذاك. أي: يقول عن ذاك. وإسقاط حرف الجر ليس مطرداً في كل موطن، فهو يحسن في موضع له نظير فيه في كلام العرب، ويستقبح في موضع غير مألوف فيه. قال المبرد: "ولا يجوز مررت زيداً، وأنت تريد مررت بزید؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف جر، وذلك أن فعل الفاعل في نفسه، وليس فيه دليل على المفعول نفسه، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين، فيتعدى إلى أحدهما بحرف جر وإلى الآخر بنفسه؛ لأن

(١) الكتاب جـ ٣٧/١، والمقتضب جـ ٣٢٠/٢ وشرح المفصل جـ ٤٤/٢.

(٢) الكامل، المبرد ج ٣٠/١، ٣١.

قولك: اخترت الرجال زيدا، قد علم بذكرك "زيداً" أن حرف الجر محذوف من الأول^(١)."

وقد أنكر المبرد الرواية التي أنشدها رواية الكوفة لقول جرير بن عطية^(٢):

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام

ورواية بعضهم له: "أتمضون الديار" فليس بشيء لما ذكرت لك، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة"، وذكر المبرد أنه قرأه على عمارة بن عقيل بن بلال، بن جرير:

مررت بالديار ولم تعوجوا

وعقب قائلاً: "فهذا يدل على أن الرواية مغيرة^(٣)".

وذهب المبرد إلى أن حذف حرف الجر قبل الضمير العائد على الظرف ليس من القياس الذي يثبت فيه الحذف ويحذف من باب قول الله تعالى: (واختار موسى)، فهو من باب في الحذف فقط، وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً على السعة، كقولهم: يوم الجمعة سرتة، ومكانكم قمته، وشهر رمضان صمته، فهذا يشبه في السعة، بقوله: زيد ضربته، وما أشبه ذلك^(٤). وتقول العرب: أقممت ثلاثاً ما أدوقهن طعاماً ولا شرباً، أى: ما أدوق فيهن، وأنشد سيبويه قول الشاعر^(٥):

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النihal نوافله

أى: ويوماً شهدناه فيه قبيلتي سليم وعامر.

(١) الكامل ج ٣٠/١، ٣١.

(٢) الديوان، جرير، تحقيق الصاوي، مكتبة الحياة، ص ٥١٢ وهو في الديوان:

أقضمون الرسوم ولا تحيا كلامكم على إذن حرام

والمعنى: تتركون وتجاوزن فلا شاهد فيه بهذا اللفظ

(٣) الكامل ٣٢/١.

(٤) نفسه.

(٥) الكتاب لسبويه ج ٩٠/١ والكامل ٣١/١. ومعناه: وأذكر يوماً لم نغم فيه إلا النفوس لما أحدثناه فيهم من كثرة الطعن، والنهال: الطعن المرتوية بالدم، والطعن جمع طعنة، والنهل: أول الشرب.

وقد تقع التعدية بحرف الجر؛ لأن الفعل يُعْدَى تارة بهمزة النقل نحو: خرج، وأُخرجته، ويعدى أيضاً بحرف الجر نحو الباء كقولك: خرج وخرجت به. ورأى بعض العلماء أن المعنى يختلف إن تعدى الفعل بهمزة النقل أو الباء، فإذا قلت: أخرجت زيداً. كان بمعنى حملته على الخروج. فإذا قلت: خرجت به. فمعناه أنك خرجت واستصحبته معك.

ورأى الحريري أن القول الأول أصح، وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظِلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]. وجاء في المثل السائر: كل من ذهب بشيء فقد أذهب، وليس كل من أذهب شيئاً ذهب به.

وجاء في الكشاف: الفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: ذهب به إذا استصحبه، ومضى معه، وذهب السلطان بماله: أخذه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١] ومنه ذهبت به الخيلاء.

وفسر في ضوء ذلك قوله تعالى: (ذهب الله بنورهم)، والمعنى أخذ الله نورهم^(١).

ولم يجر العلماء الجمع بين همزة النقل (التعدية) وحرف الجر، وما جاء مخالفاً ذلك ضُمن معنى الفعل اللازم. وعلى ذلك وجه العلماء قراءة: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بضم التاء. وضم التاء يعنى أن ماضى الفعل أنبت بالهمزة وزن أفعل، ومضارعه بضم حرف المضارعة "الياء"، وقد قيل فيها عدة أقوال: أحدها أن أنبت بمعنى نبت، والهمزة فيها أصلية لا للنقل (التعدية).

(١) درة الغواص ص ١١٦.

وقد جاء أصلية (بناء أفعل) فى قول زهير:

رَأَيْتُ ذَوَى الْحَاجَاتِ حَوْلَ بِيوتِنَا قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

فالفعل أنبت فى قراءة الضم بمعنى القراءة التى ورد فيها حرف المضارعة مفتوحاً؛ لأنها بمعنى واحد، فأنبت بمعنى نبت، والمعنى أن الدهن ينبتها^(١).

وقيل: إن الباء زائدة كزيادتها فى قوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥] وكزيادتها فى قول الراجز^(٢):

نحن بنو جعدة أصحاب الفلج

نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج

والشاهد: نرجوا بالفرج، والقياس: نرجوا الفرج، وأى أن الفعل نرجوا ضمّن معنى " ندعو "، وقيل: إن الباء متعلقة بمفعول محذوف تقديره تنبت ما تنبته وفيه دهن، كما تقول: ركب الأمير، أى: وسيفه معه. وخرج زيد بثيابه. أى: وثيابه عليه. والباء تعنى المصاحبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١] ومنه: "ذهبت به"، لأنك تكون مصاحباً له، وقد رجح الاسفرايينى هذه الوجه، ومثله: اشتريت الفرس بسرجه، جاز تعلق الباء باشتري على جهة المصاحبة^(٣).

والتعليم والتعدى بمعنى واحد، ولا يبعد أن يتعدى أنبت بالباء لمفعول ثان وإسناد الشيء إلى ما ليس له فى الحقيقة مجاز.

وقيل: إنما زيدت الباء؛ لأن إنباتها الدهن يعد إنبات الثمر الذى يخرج منه الدهن، فلما كان الفعل فى المعنى قد تطلق بمفعولين يكونان فى حال بعد حال،

(١) ارجع إلى: درة الغواص ص ١١٦، ١١٧.

(٢) شرح ديوان الحماسة للتبريزى ص ٣٥٥ . والفلج: الفوز والظفر.

(٣) ارجع إلى: درة الغواص ص ١١٨، ١١٩.

وهى الثمرة والدهن، احتيج إلى تقويته فى التعدى بالباء، وقد رجع الحريرى هذا رأى، واستحسنه.

والعامة نقول: أدخل باللسن السجن، والصواب: أدخل اللس السجن أو دُخل به السجن، فالفعل يتعدى بهمة النقل أو بالحرف نحو: خرج محمداً وأخرجت محمداً، وخرجتُ بمحمد، ولا يجمع بين همزة النقل وحرف الجر. وقد يأتى الفعل متعدياً بنفسه، وقد يأتى متعدياً بحرف الجر نحو: أزمعت المسير، وأنكر بعض العلماء أن يقال: أزمعت على المسير، واستدلوا بقول عنتره^(١):

إِنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ الْمَسِيرَ فَإِنَّمَا زُمِعَتْ رِكَابُكَ بِبَلِيلٍ مَظْلَمٍ

فأزمعت تعنى: أجمعت، فيقال: أجمعت الأمر، إلا أنه يجوز فى أجمعت خاصة تعديتها بنفسها، وأن تتعدى بحرف الجر "على" فيقال: أجمعت عليه. وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبَرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْظِرُونَ﴾ [يونس: ٧١]. وقد أجاز بعض العلماء أن يتعدى "أزمع" بحرف الجر على أن يضمن معنى فعل متعدٍ. فالأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، فالإزماع هو المعنى فى الأمر والعزم عليه، فيقال: أزمع الأمر وعليه وبه، والمعنى واحد، ومثله: عزمت الأمر، وعزمت عليه عنده، ومثلهما: "خالف" يقال: خالف أمره، وخالف عن أمره، وجاء الأخير فى قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

(١) ديوان عنتره وشرحه، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/٥١٤٠٥، ١٩٨٥م ص١١٨، وفيه: أزمعت الفراق. وأزمع: أجمع، الركاب الإبل، لا واحد له من جنسه فالواحد: راحلة. زمع الركاب: شده بالأزمة. وأرجع إلى: درة الغواص ص ٢٧٩.

يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]. فعذَى "خالف" من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة. فالمعنى: فليحذر الذين يخرجون عن طاعته^(١). ويقال: عبرته الكذب، وعبرته بالكذب، وجاء الوجهان في العربية، قال أبو ذؤيب:

وعيرنى الواشون أنى أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

والشاهد: إسقاط حرف الجر، وظاهر عنك عارها: زائل عنك^(٢)، وقد تمثل بعجز هذا البيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنه حين ناداه أهل الشام لما حُصر في المسجد الحرام: يابن ذات النطاقين، فقال: إيه والله، وتلك شكاة ظاهر عنك عارها. أى زائل عنك. ورأى الحريرى أن إسقاط الحرف هو الأفصح، والعرب تقول: "اللؤم ظاهر عنك والنعمة ظاهرة عليك، أى ملازمة لك. وجاء فى تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ تُتَبَّنُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَبْظَاهِرُ مِنْ الْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] أى بباطل من القول، ولم يسمع فى كلام بليغ ولا شعر فصيح تعديّة عبرته بالباء^(٣)، فأما من روى بيت المقنع الكندى:

يعيرنى بالدين قومى وإنما تدينى فى أشياء تكسبهم حمدا

فهو تحريف من الراوى فى الرواية، والرواية الصحيحة: يعاتبنى فى الدين قومى^(٤)، وقد جاء الفعل عيّر متعدياً بحرف الباء فى كلام العرب: وعُد من الفصيح، ومن ذلك قول عدى بن زيد^(٥):

أيها الشامت المعير بالشيب أنت المبرأ الموفور

(١) ارجع إلى: حاشية درة الغواص الخفاجى ص ٢٧٩.

(٢) درة الغواص ص ٤٥٨، وقد رأى الحريرى أن حذف الحرف هو الأفصح.

(٣) وأضاف الخفاجى أن حرف الجر "على" مع ظهر له وجوه من المعنى منها ما ذكره الحريرى: اللؤم ظاهر عنك والنعمة ظاهرة عليك أى ملازمة، وهذا من الكناية، ويحىء بمعنى الغلبة، فيقال: ظهر على العدو، وأظهره الله عليه، وبمعنى أطلع، ويكون بمعنى "باطل" وفسر فى قوله تعالى: (أَمْ يَبْظَاهِرُ مِنْ الْقَوْلِ) أى بباطل من القول، وقيل هو من الظهور. والله أعلم. ارجع إلى شرح درة الغواص ص ٤٦١.

(٤) درة الغواص ص ٤٥٩. والبيت فى مذهب الأغاني:

يعاتبنى فى الدين قومى وإنما ديونى فى أشياء تكسبهم حمدا

(٥) حاشية درة الغواص ص ٤٥٨.

وقال أيضاً^(١):

أيها الشامت المعير بالشيب أqlن بالشباب افتخارا
وقال الصلتان العبدى لجرير بن عطية^(٢):

أعيرتنا بالنخل أن كان مالنا لود أبوك الكلب لو كان ذا نخل
وقول حميد بن ثور^(٣):

أعيرتنا ألبانها ولحومها وذلك عار يابن ريمة ظاهر
وقول ليلى الأخيلية للنابعة الجعدى^(٤):

أعيرتنى داء بأمك مثله وأى جواد لا يقال له هلا
ورأى الخفاجى (شارح الدرة) أن تعدى عير بالباء فى كلام فصحاء العرب،
واستدل على ذلك بشواهد من شعرهم، منها ما ذكرناه آنفاً، ونقل عن المرزوقى
أن إثبات حرف الجر وحذفه جائزان، وكذا فى شرح البخارى: عيرته نسبته إلى
العار وعيبته، يقال: عيرته كذا وبكذا.

ورأى الخفاجى أن ما ذكره الحريرى فى استشهاده على فصاحة الحذف فى
عيرَ ليس بشاهد، وذلك فى قول أبى ذؤيب:

وعيرنى الواشون أنى أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
وقال: "ثم أنه لا شاهد له فيما أنشده على تعديه بنفسه لأطراد حذف الجار
مع أن وإن"، "فأنى" فى البيت أسقط منها حرف الباء، فالأصل "بأنى" وهو
ماذهب إليه الخفاجى^(٥).

وأجاز العرب أن يتضمن الفعل معنى غيره توسعاً، فيعمل عمله فى
الإعراب، كما حل موضعه على المعنى، نحو: رأى تتصب مفعولين إن كان

(١) نسب هذا البيت فى معجم الأدباء لرؤبة بن العجاج جـ ١١ / ١٥١، وروى النحل.

(٢) ديوان الحماسة جـ ٣ / ١٩١، والأملى لأبى على القالى جـ ١٥٨/٢.

(٣) درة الغواص ص ٤٥٩، شرح ديوان الحماسة فى سيرة سيرة بن عمرو، غير منسوب.

(٤) الشعر والشعراء جـ ١ / ٤٤٨.

(٥) ارجع إلى شرحه على الدرة ص ٤٥٩، ٤٦٠.

بمعنى "علم" نحو: رأيت العلمَ نوراً. فإن كانت بمعنى أبصر نصبت مفعولاً واحداً نحو: رأيت الهلالَ ورأيت زيداً.

وإن جاء بعدها اسمان منصوبان، وهو بمعنى أبصر، فانصباب الثانى على الحال نحو: رأيت الأمير جالساً. وتنصب مفعولاً واحداً أيضاً إن كانت بمعنى "اعتقد" نحو: رأيت رأى أستاذى. أو يكون رأى بمعنى ضرب الرئة نحو: رأيت زيداً، أى: ضربت رئته. فقد اشتق الفعل من الاسم، وصنع منه الفعل الذى أوقعه به. ومثله: رملت الأرض: سارت مرملة (بها رمل)^(١).

وعلم تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى أيقن نحو: علمت الله موجوداً. أى: أيقنت الله موجوداً. فإن كان بمعنى "عرف" نصب مفعولاً واحداً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ووجد تنصب مفعولين إن كانت بمعنى أيقنت نحو: وجدت السعر رخيصاً. فإن كانت بمعنى "صادف" نصب مفعولاً واحداً نحو: وجدت الضالة^(٢).

وقد يتعدى الفعل إذا ضمن فعلاً متعدياً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] وأصله: لا تعزموا على، ولكنه ضمن معنى: لا تتووا، فتعدت بتعديته.

ونحو: أتى بمحمد، أى: جاء به، قال تعالى: ﴿وَلَمِنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، وأتى المرأة، بمعنى جامعها، أو باشرها، قال تعالى: ﴿فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وهو موضع الولد، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حُرَّتَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أى: انتوهن كيف شئتم فى موضع الولد متى

(١) ارجع الى: شرح ملحّة الإعراب ص ١٦٤.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ص ١٦٤.

أردتم، وأُتيت المروءة من بابها من وجهها، ويقال: أُتيتُه، وأُتوتُه، ويقال: أُتيت الأمر وأُتاني الأمر، وأُتى المكان والرجل: جاءه، وقوله تعالى: ﴿وَأُتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله: ﴿فَأُتِيَ فِرْعَوْنُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وأُتى الأمر: فعله، وقوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤] أى يتعاطونها.

ويبنى للمجهول فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةَ مِنَ الْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وأُتى الجيش ونحوه: دهمه العدو، وأُتى من جهة كذا: أصيب من جهته، وجاء المثل: "من مأمنه يؤتى الحذر" ^(١)، وأصل المفاعلة أن تكون من اثنين نحو: ضاربت زيدا. إذا ضربته وضربك، نحو: قاتلته وراميته وشاتمته، ونحو: عاطيته، إذا ناولته وناولك.

وقد تجيء المفاعلة من واحد، نحو: سافرت، وشارفت البلد. وطارقت نعلى (أطبقت إحداهما على الأخرى) وعاقب الضابط اللص. وعافاك الله، وخادعت فلاناً: خدعته.

وقالوا فى قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، بمعنى: وعدنا. وقال بعض أهل العلم: واعدنا فى الآية على باب المفاعلة؛ لأنه وعد من الله عز وجل، وقبول من موسى عليه السلام للوعد والانتهاى إليه، فهذه مفاعلة ^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. الفعل رَفَثَ رَفَثًا، يقال رَفَثَ فى كلامه رَفَثًا: صرَّح بكلام قبيح، والرفث كلمة جامعة لما يريد الرجل من المرأة فى سبيل الاستمتاع بها من غير

(١) ارجع إلى: المفردات فى غريب القرآن ص ٧، ٨.

(٢) تفسير رسالة الكتاب ص ٩٧.

كنائية، ويعنى فى الآفة الإفضاء؁ ولهذا تعدى بحرف الجر "إلى"؛ لأن أفضى يتعدى بـ " إلى" قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] فحمل رفث عليه فى المعنى وتعدى بحرفه " إلى" (١). وقال الفرزدق (٢):

ألم ترنى قالياً مجنى
قد قتل الله زياداً عنى

حمل الفعل " قتل " على معنى صرف وعدّاه بحرفه، أى: صرفه عنى. وقال الأعشى (٣):

أقول لما جاعنى فجره
سبحان من علقمه الفاجر

حمل اسم المصدر "سبحان" على معنى "براءة منه" وسبحان كلمة تنزيهه؁ ويقال فى التعجب: سبحان من كذا.

وقد وقع التضمين فى الخطاب المعاصر؁ فضمن الفعل معنى فعل آخر وعامله كعمله (٤)؁ نحو: خفف: انقص فى قولك: خفف من العقوبة؁ قال تعالى: ﴿نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٣]؁ دان: رجع؁ نحو: هذه الأحداث تدين إلى تعسف السلطة؁ أى ترجع. اصطحب بمعنى قاد: اصطحب الشرطة إلى مكان الحادث. تعقد: وصل: تعقدت الأمور إلى الأسوأ. افتقر: احتاج: الدول العربية تفتقر إلى الحرية. استقطب: ضم: استقطبت الحكومة بعض رجال الأحزاب إليها. نوه: أشار: نوه إلى وجهة نظره.

(١) سماه ابن جنى باب "اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به"؛ لأنه فى معنى فعل يتعدى به؁ الخصائص جـ ٢/٣٠٠؁ وقال ابن

جنى: "كان أبو على يستحسنه وينبه عليه؁ الخصائص جـ ٢/٣٠٠.

(٢) رجز للفرزدق قاله حين هرب من زياد بن أبيه وروى: كيف ترائى قالياً مجنى:.. اضرب أمرى ظهره للبطن قد قتل الله زياداً عنى؁ المختص جـ ١/٥٢؁ والخصائص ٢/٣١٠.

(٣) الديوان ص ٩٣.

(٤) ارجع إلى: بحث الإعلام وحركة اللغة للدكتور إبراهيم الدسوقي ضمن كتاب بحوث مؤتم علم اللغة الأول (اللغة العربية فى وسائل الإعلام) ديسمبر سنة ٢٠٠٢ م.

وقد يأتي الفعلان اللازم والمتعدى بلفظ واحد، كبناء فعل نحو: كسب، يقال: كسب زيدٌ المالَ، وكَسَبَه غيره. وجَبَرَتَ اليَدُ، وجَبَرَتَهَا. وهَبَطَ: هَبَطَ زيدٌ، وهبطه غيره. ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿لَمَّا يَهْبِطُ﴾ [البقرة: ٧٤] "بضم الباء" (١)، ورأى ابن جنى أن فَعَلَ المتعدى يجيء على يَفْعَلِ مكسور العين (يَهْبِطُ)، كضرب يضرب، وحبس: يحبس. ويجيء فَعَلَ غير متعدى على يَفْعَلِ مضموم العين، كقعد: يقعد، وخرج: يخرج.

وقد يتداخلان، فيجىء هذا في هذا، كقتل يقتل، وجلس يجلس، ورأى ابن جنى أن ضم العين (يهبط) أقوى قياساً من يهبط (بكسر العين) في اللازم نحو: سَقَطَ يسْقُطُ، وعليه يقاس هَبَطَ، يَهْبِطُ بالضم؛ لأنه لازم، وهى قراءة الأعمش (٢). ورأى بعض العلماء أن هبط في الآية متعدٍ ومعناه: لما يهبط غيره من طاعة الله (عز وجل) أى: إذا رآه الإنسان خشع لطاعة خالقه، إلا أنه حذف المفعول تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه ونسب الفعل إلى الحَجَرِ، أى: منها ما يهبط الناظر إليه. أى: يخضعه ويخشعه، ويقال: هبط الشيء وهبطته.

وقراءة الجماعة: (لما يهبط) بكسر الباء، وهو أقوى قياساً من يهبط (بالضم)؛ لأن معناه: لما يهبط مبصرةً ويحطه من خشية الله. ومن ذهب إلى أنه غير متعدٍ، على تقدير أو إن منها لما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو؛ لأن غير الناطق تصح منه الخشية (٣)، ومثله: هلك الشيء وهلكته، ونحو: هلكه الله يهلكه، وأصبح ذا مالٍ مهلوك، والفعل المتعدى الثلاثي يأتي منه اسم المفعول زنة "مفعول" (٤). وقد يأتي وزن "فَعَلَ" بمعنيين متضادين نحو: بعثُ الشيءَ، وبعثته: اشتريته (٥)، ورنوت الشيء: أرخيته وشددته. وشعبتُ الشيءَ:

(١) الصاحبي ص ٣٧٢.

(٢) اختسب م ٩٢/١.

(٣) اختسب م ٩٣/١.

(٤) نفسه.

(٥) الصاحبي ص ٣٧٢.

جمعته وفرقته^(١)، وعطوت الشيء وتناولته، وأعطيته غيرى: ناولته إياه، والظننين: المتهم، وأصله مظنون، وهى ظننت التى تتعدى إلى مفعول واحد، وتأتى على وجهين بنفسها نحو: ظننت زيدا، وتعدى بالحرف نحو: ظننت يزيد. أى: اتهمت زيدا. وجاء فى رسالة عمر رضي الله عنه فى القضاء: "... أو ظنينا فى ولاء أو نسب" أى: متهماً فى ولاء أو نسب.

ومن ذلك قول عبدالرحمن بن حسان^(٢):

فلا ويمين الله ما عن جنّاة

هُجِرْتُ ، ولكن الظنين ظنينُ

وجاء فى بعض المصاحف، وعليه قرئ "بظنين" فى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أى: بمتهم، وقرئ بالضاد، أى: بخيل^(٣)، وقد يتعدى الفعل بحرف نقيضه فى المعنى؛ لأنه حمل عليه، قال القحيف العقيلي:

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

عدى الفعل رضى بعلی، حملاً على ضده "سخط" فتعدى بما يتعدى به نقيضه حملاً عليه، وقد جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض، لأن كل واحد منهما ينافى الآخر؛ ولأن الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما^(٤)، وقد تكون الهمزة الزائدة فى أول الفعل للشيء نفسه، وليست فى التعدية، بل يتعدى الفعل نفسه دون شيء ومن حروف التعدية، ومن ذلك: أقشع الغيم (أقشع: لازم) ويقال: قشعته الريح، وأنزفت البئر (ذهب ماؤها)، ويقال: نزفنا البئر.

وأنسل ريش الطائر، ويقال: نسلت ريش الطائر. وأكب فلان على وجهه (سقط)، وكببته على وجهه. ويبنى للمجهول، قال تعالى: ﴿فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي

(١) الصاحي ص ٣٧٢.

(٢) الكامل ج ١/١٧.

(٣) البيان فى إعراب القرآن ج ٢/١٢٧٣.

(٤) ارجع إلى الأشباه والنظائر، ج ١/٢١٤، وارجع إلى التغلب فى الأشباه والنظائر ج ١/١٤٦.

النَّارِ [النمل: ٩٠] وقع المفعول نائباً عن الفاعل^(١). والعرب تجعل ضمير الظرف مفعولاً على السعة كقولهم: يوم الجمعة سرتة، ومكانكم قمته، وشهر رمضان صمته، فهذا يشبهه في السعة بقولكم: زيد ضربته^(٢).

والفعل المتعدي تتصل به ضمير يعود على غير المصدر أو الظرف نحو: القرآن حفظته، والكتاب قراءته، ويخرج عن ذلك: الجلوس جلسه زيد؛ لأن جلس غير متعدٍ، والضمير فيه يعود على مصدر سابق، وكذلك قولنا: اليوم استرحته. واستراح فعل لازم، والضمير يعود على ظرف، فليس دليلاً على تعدى الفعل؛ لأن الأصل: اليوم استرحت فيه، ثم حذف حرف الجر توسعاً. والأصل إقامة الإعراب على الأصل بعد نزع حرف الجر نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]. والمعنى كفاك الله شهيداً. وحسن بزيد رجلاً. أي: حسن زيد. زيدت الباء لما تضمن معنى التعجب، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]. والمعنى: دفع الله الناس. و﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. والمعنى: ما مسنا لغوب، ومن تفيد التقليل.

وحمل بعض العلماء النصب على أصل موضع الحرف على الاتساع، فهو مفعول منصوب على السعة بعد نزع الخافض، فتحول المجرور المعدى إليه بحرف إلى مفعول به منصوب، وكل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده^(٣)، والقاعدة: لا يجوز إضمار حرف الجر مع بقاء عمله في الموضوع الذي لا يقضى فيه بزيادة فلا يجوز في: تنح عن الطريق. تنح الطريق؛ لأن الحرف صار كأنه جزء من الاسم.

(١) ارجع إلى فقه اللغة ص ٢٣٤، ورأى النعلبي أن الأفعال: قشع، نزع، نسل، كب لازمة، وتعدى بلفظها للمفعول دون زيادة الألف أو الهمزة أو التضعيف.

(٢) الكامل للمبرد ج ١/٣٢.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج ٢/٢٦٥، ٢٦٦. والكتاب ج ١/٣٧، والمقضب ج ٢/٣٢.

ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله في "الله" تعالى - قسماً عند البصريين، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المقسم به على "الله" في القسم، يقال: الله فعلت كذا؟ - عند البصريين - ويقال: المصحف لأفعلن - عند الكوفيين - وهذا غير جائز عند البصريين، لاختصاص لفظ "الله" - تعالى - بخصائص ليست في غيره، فمنها: دخول "يا" في النداء عليه فتدخل على "ال"، ومنها قطع الهمزة في "يا الله"، و"أ فأنه" و"ها الله"، ومنها الجر بلا عوض من الجار، ومع عوض عن الجار بها التنبيه نحو: "ها الله" وهمزة الاستفهام "آ لله"، ومنها، إلحاق الميم به تعويض عن حرف النداء في "اللهم"^(١).

ومنها تفخيم اللام فيه بعد الضم والفتح ولا تفخم في سواه، وأرى أن حرف الجر حذف في لفظ الجلالة مع بقاء عمله؛ لكثرة استعماله في القسم، فاستغنى عن حرف القسم لشهرته فيه وعدم التباسه بغيره عند الحذف، والعرب تسقط ما يفهم من الكلام وما يغنى عنه غيره على أن يكون ما في التقدير.

والمشهور عدم جواز حذف ربّ مع بقاء عمله^(٢)؛ لأن المجرور داخل في الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم؛ لأنه معاقب للتنوين، ويجوز حذفها قياساً بعد الواو، والفاء، وبل وهو قليل، فالجر برّب مضمرة بعد الواو، والواو تكون دليلاً عليها، وتعرف بواو ربّ^(٣). قال الأعشى^(٤):

وقصيدة تأتي الملوك غريبة
وقال جرّان العود^(٥):

(١) ارجع إلى: شرح الكافية جـ ٢٩٥/٤ وأرجح رأى البصريين في جواز حذف حرف القسم في لفظ الجلالة "الله" لشهرته في القسم وسلامة القسم به، فالقسم بغير الله (أو بأحد أسمائه) لا يجوز، نحو: المصحف، والكعبة، والبيت الحرام.

(٢) الكتاب: سيبويه جـ ٣٥٤/١، ٢٦٣.

(٣) المساعد على التسهيل، ابن عقيل، جـ ٢٩٥/٢، ٣١٤.

(٤) الديون ص ١٤٤ وروى:

وغريبة تأتي الملوك حكيمة قد قلنتها ليقال ليقال من ذا قالها

أوضح المسالك رقم: ٢٩٣، وشذور الذهب ص ١٣٣ رقم ٦٥، ١٤٦، رقم ٦٨. وقطر الندى رقم ٢٢.

(٥) شرح كافيّة ابن الحاجب جـ ٢٩٤/٤.

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ إِلَّا الْعَيْنُ

وأضمرت "رب" بعد الفاء في قول ربيعة بن مقروم^(١):

فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَقِّ لِنَظَاهِ عَلَى تَكَادٍ يَلْتَهَبُ التَّهَابَا

الشاهد: فذی حق: ذی مجرور بربٍّ مضمرة بعد الفاء. وأضمرت بعد بل في قول رؤبة مرتجزاً^(٢):

بَلْ بِلْدِ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ

وأضمر حرف الجر ربٍّ مع بقاء عمله دون أن تتوب عنه الواو أو الفاء أو بل في بعض ما سمع عن العرب، ومنه قول جميل بثينة:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي ظِلِّهِ كَدْتُ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ

الشاهد: رسم: مجرور على تقدير ربٍّ، ورسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر بعد ربٍّ المضمرة. وإضمار الحرف مع بقاء عمله شاذ^(٣)، ويجوز في ربٍّ إن نابت عنها الواو أو الفاء أو بل. وقد وقع حذف الجار في المسموع النادر من كلام العرب الفصحاء، وذلك فيما سبق ذكره فأغنى عن تكراره، أو فيما ضمن في المعنى مما لا يلتبس بغيره. وقد وقع الحذف في سياق العطف المتكرر، فأغنى ذكر الحرف في المعطوف عليه عن ذكره في المعطوف لحمل الثاني على الأول، وهذا يعرف بالمعطوف المتصل، ومنه قول النبي ﷺ: "من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامسٍ أو سادسٍ"^(٤).

والمعنى: من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس على الزيادة.

(١) خزانة الأدب جـ ١٠/٢٦ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٤ وشرح الكافية جـ ٤/٢٩٦.

(٢) شرح الكافية جـ ٤/٢٩٦، وديوان رؤبة ص ٦، وخزانة الأدب جـ ١/٣٢.

(٣) شرح الكافية جـ ٤/٢٩٥ وديوان جميل ص ١٨٩.

(٤) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الصيف والأهل.

قال ابن مالك: " هذا الحديث قد تضمن حذف فعلين وعاملٍ جر، باق عملاهما بعد " إن " وبعد الفاء ... " (١).

وحكى يونس بن حبيب من قول بعض العرب: " مررت بصالح، إن لا صالحٍ فطالح " (٢). على تقدير: إن لا أمرً بصالح، فقد مررت بطالح، فحذف أمر والباء بعد "إن" الجزاء، وأبقى عملهما، وحذف مررت والباء بعد "الفاء". وقد يحذف الحرف لتقدم ذكره ويبقى عمله. ويجوز الحذف أيضاً في المعطوف المنفصل، كالمنفصل بلا نحو: لم أجد شيئاً مع محمد ولا زيد ولا محمود. والمقرون بالهمزة نحو: مررت بزيد؟ فتقول: أزيد بن عمرو؟ بجر زيد (٣). ويجوز أن يضمّن في جواب عن سؤال.

جاء في الحديث في جواب من قال: "قَالِي إِلَيْهِمَا أَهْدِي؟ قال ﷺ: أَقْرِبُهُمَا مِنْكَ بَاباً" (٤). بجر أَقْرِبَ، وقوله ﷺ: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير السواك سبعين صلاة" (٥). أى: "بسبعين" فأسقط الباء وأجرى الجر. ومنه قول الفرزدق (٦):

إذا قيل أى الناس شر قبيلة

أشارت كليب بالأكف الأصابع

جر "كليب" على تقدير "إلى": أشارت إلى كليب. وهذا جائز إذا دل عليه المعنى، وقد صح، فالحرف يُضمن في الجواب، فيجر اللفظ على تقدير حرف جر محذوف نحو: بمن مررت؟ الجواب: زيد (٧).

(١) شواهد التوضيح ص ٩٤.

(٢) نفسه ص ٩٤.

(٣) المساعد على التسهيل جـ ١/٤٣١.

(٤) صحيح البخارى، كتاب الأدب، باب حق الجوار في قرب الأبواب: والشاهد في صحيح البخارى "إلى أقربهما منك باباً" فلا شاهد فيه. لثبوت إلى.

(٥) نقله ابن مالك عن جامع المسانيد.

(٦) الديوان ص ٣٦٢ و المساعد على التسهيل جـ ١/٤٣١.

(٧) ارجع إلى المساعد على التسهيل جـ ١/٤٣١، ٢/٢٩٩، نزح الخافض، الدكتور إبراهيم بركات ط ١٩٨٦م، ص ٣٧، ٣٨.

ويجوز العمل به في المشهور من كلام الناس مما يضمن في المعنى أو يسبق ذكره، فيكتفى بالمذكور، ولا يكرر لفظه فالأول يغنى عنه.

لقد تناولت في هذا الكتاب بعض ما فذ في العربية عن القياس العام من نادر كلام العرب ومآثرهم اللغوية، وتناولت فيه أثر الحمل في الأصوات والحركات والأبنية، وقد أغفل ذلك كثير من الباحثين، وتناولت عرف العربية في التعبير عن المعاني الخاصة، وما ترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنه محمول على معناه، وما وقع في العربية مشاكلاً غيره فوقع على لفظه حملاً عليه، وأثر المماثلة في اللفظ والمعنى، وأثر حروف المعاني في العربية وعلاقة بنيه اللفظ بمعناه، وتناولت أثر الحمل في الإعراب، وعلاقة الإعراب بالمعنى.

وقد اجتهدت في تحصيل مادة هذا الكتاب وتبويبها بحسب الموضوعات، ولم أدع فيه علماً ولا رأياً غير ما نقلته عن العلماء، فانتهيت فيه إلى ما وصلوا إليه ولا أدعى عليهم باطلاً، ولا أدعوا إليه، وسكت فيه عما لا أعلم.

والحمد لله رب العالمين

محمود أبو المعاطي عكاشة^(١)

(١) انتهيت من مراجعته بحمد الله تعالى وتوفيقه في يوم الاثنين ١٣ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ١٣ مارس

٢٠٠٦م.

المراجع

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٣٩٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيان الأندلسي)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط ١/١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة، أحمد بن محمد الدمياطي، رواه على محمد الضياع، نشره عبد الحميد أحمد، القاهرة ١٣٥٩هـ.
- الازدواجية في اللغة العربية، سمير شريف، مجمع اللغة العربية، الأردن ١٩٨٨م.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، الدكتور محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، لبنان ط ١/١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- الاشتقاق، عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٢/١٤٢٠هـ.
- الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، ط ١/١٩٤٧م، القاهرة.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١/١٤٠٥هـ.
- الأضداد، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ٣/١٩٨٨م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٣م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور محمود فجال، مطبعة الثغر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الألفاظ والأساليب، إعداد مجمع اللغة العربية، أشرف عليه محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، أبو الحسن على بن عيسى الرماني، تحقيق فتح الله صالح المصري، دار الوفاء، المنصورة ط ٢/١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط ٤/١٣٧٥هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بنى العليلى، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، مصر ١٩٧٨م.
- البحر الحيط، لأبي حيان، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٣م.
- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ابن قيم الجوزية) تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٤م.
- البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد صقر، مكتبة دار التراث، ط ٢/١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي، المعروف بابن القبيصي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي. ط ١/١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور البدر اوي زهران، الشركة المصرية للنشر، لونغمان، ط ٢٠٠١.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصح، لابن درستويه، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط ٢/١٣٩٠هـ.
- تصريف الأسماء، الطنطاوى ط ٥/١٩٧٥م.
- التطور النحوي في اللغة العربية، برجستراسر، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- تفسير النسفي، عبد الله بن محمد النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت).
- تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزي، تحقيق د. فوزى عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١/١٩٧٥م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد القرطبي، المكتبة التوفيقية (د. ت).
- جامع البيان في تفسير القرآن، جعفر بن جرير الطبري، المكتبة التوفيقية ٢٠٠٤م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١/١٤٠٤هـ.
- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط ٢/١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- حرب الكلمات في الغزو الأمريكي للعراق، محمد داود، دار غريب ط ١/٢٠٠٣م.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمور، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١/١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ١/١٩٨٩م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٩م.
- دراسات لغوية، الدكتور حسين نصار، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- دراسات لغوية، الدكتور عبد الصبور شاهين، ط ١٩٩٥م، مكتبة الشباب.
- دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧م.
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، ط ١/١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وطبعة المكتبة التوفيقية.
- شرح ألفية بن مالك، المسمى بمنهج السالك إلى ألفية بن مالك، مطبوع مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، (د. ت).
- شرح التصريح على التوضيح، زين الدين خالد عبد الله أبي بكر الأزهرى، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية (الحلبي)، القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد الاسترابادى، مع شرح شواهدة للبغدادى، حققه محمد نور الحسن وصاحبه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، مكتبة التراث، ط ٢٠٠/١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد الاسترابادى، تحقيق أحمد صقر، المكتبة التوفيقية (د.ت).
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن على بن يعيش، تحقيق أحمد السيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية.
- شرح ملحّة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، تحقيق بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، ط ١٤٢١/٣-٢٠٠٠م.
- الشفاء (المنطق) ٣- العبارة، أبو على بن سينا، تحقيق محمود الخضيرى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح، جمال الدين (ابن مالك)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
- الصاحي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي (د.ت).
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية ١٩٩٤م.
- ظاهرة الضعف اللغوي، إعداد مجموعة من العلماء، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية ط ١٤١٤هـ.
- عمالة المبتدى وفضالة المنتهى في النسب، محمد بن أبي بكر الهمداني، حققه عبد الله كنون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ٢/ ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- العربية تواجه العصر، د. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد ط ٣/ ١٩٨٢م.
- العربية لغة الإعلام، عبد العزيز مطر، منشورات دار الرفاعي، الرياض ط ١/ ١٩٨٣م.
- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٦م (د.ط).
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ط ١/ ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- كتاب سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل، جار الله محمود الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو ط١/١٩٥٥م.
- لغة الجرائد، د. إبراهيم اليازجي، مطبعة التقدم، مصر ١٩٧٧م، والضياء ١٩٨٩م.
- اللغة والسياسة في عالم مابعد ١١ سبتمبر، الدكتور محمد داود، دار غريب ط١/٢٠٠٣م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق فؤاد سزكين، الخانجي، القاهرة ١٩٥٤م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد مجي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٥م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق هاشم الرسولي الخلاتي، وفضل الله اليزيدي، دار المعرفة، بيروت ط ١٩٨٦م.
- المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي وصاحبيه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ط١/١٩٩٣م.
- مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع، ابن خالويه، عن بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م.
- المخصص، ابن سيده، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٩١٦م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مطبعة دار إحياء الكتب (الخلي).
- مدخل إلى لغة الإعلام، د.جان جيران كرم، دار الحيل، بيروت ط١/١٩٩٢م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، حققه الدكتور رمضان عبد التواب، وعبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد، محمد أبو الفضل، علي محمد البيجاوي، دار التراث، مصر (د. ت).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد مجي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ط١/١٩٩١م.
- مشكل إعراب القرآن، مكى بن أبى طالب، تحقيق يس بن محمد الواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- معاني القرآن، سعيد بن سعد البلخي الجاشعي (الأخفش)، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٩٨٥م.
- معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت ط١/١٩٨٥م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب ، مؤسسة الرسالة ط ٣/ ١٤٠٩هـ،
١٩٨٨ م .
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر ط ٣.
- مغنى اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصارى وبهامشه حاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية،
عيسى الحلبي وشركاه (د.ت).
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية، مصر ١٤١٥هـ، ١٩٩٤ م.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، مطبعة العاني، بغداد،
ط ١/ ١٣٩١هـ، ١٩٧١ م.
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط ٧/ ١٩٩٤ م.
- المورد في النحو والصرف، فتحي بيومي حمودة، دار البيان العربي، جدة، ط ١/ ١٤٠٥هـ،
١٩٨٥ م.
- النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله، الدار الجماهيرية، ليبيا ط ٣/ ١٩٩٠ م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، عبد الله بن يوسف النحوى (ابن هشام)، تحقيق أحمد هريدى، مكتبة
الزهراء، ط ١٠٤١هـ، ١٩٩٠ م.
- النشر في القراءات، أبو الخير محمد، ابن الجرزى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية،
عيسى البابي الحلبي.
- الوضع اللغوى في الفصحى المعاصرة، د. محمد حسن عبد العزيز، ط ٤/ ١٩٩٢ م.
